



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة بلحاج بوشعيب لولاية عين تموشنت

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم : العلوم المالية و المحاسبية

تخصص : محاسبة و جباية معمقة

الموضوع:

دور التدقيق الداخلي في تقييم نظام المعلومات المحاسبي دراسة حالة بمكتب خبير محاسبي - عين تموشنت-

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المحاسبية

تحت إشراف الأستاذ :

د. كوديد سفيان

من إعداد الطالبين :

حساين محمد حسام الدين

بن أحمد دحو شيماء

أعضاء لجنة المناقشة:

| | | |
|--------------|-------------------------------|----------------|
| رئيسا | جامعة بلحاج بوشعيب-عين تموشنت | د. درويش عمار |
| مشرفا و مقرا | جامعة بلحاج بوشعيب-عين تموشنت | د. كوديد سفيان |
| عضوا مناقشا | جامعة بلحاج بوشعيب-عين تموشنت | د. قريش محمد |

السنة الجامعية : 2021 – 2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الشكر و التقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

"ويسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً"

الحمد لله الذي انعم علينا بالصحة لإتمام هذه المذكرة وحسب قوله تعالى بعد بسم الله الرحمن الرحيم

* اذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ * "سورة البقرة الآية 152"

فكم هو صعب ان تنسى في لحظات التتويج بالنجاح من ساعدونا و وقفوا الى جانبنا من اجل

تحقيق انجازنا فنتقدم اولاً بالشكر و الاحترام للأستاذ " كوديد سفيان " لإشرافه على مذكرتنا و

تقديمه التوجيهات و النصائح العلمية لنا، و كما نتقدم بالشكر لجميع أساتذة جامعة بلحاج

بوشعيب عامة و الى استاذنا الذي له كل التقدير و الاحترام و الشكر «قريش محمد» خاصة و الى

كل من ساعدنا و لو بكلمة طيبة و تمنى لنا التوفيق و السعي في سبيلنا.



إهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين.

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

اهدي هذا العمل وثمره جهدي إلى أعلى ما لدي في الكون، و التي كان لها الفضل في تشجيعي والدعاء لي، والتي هي سبب وجودي وسر نجاحي في هذه الحياة إلى: أمي العزيزة حفظها الله .

أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها ليوم وفي الغد وإلى الأبد.

إلى من كلله الله بالهبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار إلى والدي العزيز.

وإلى إخوتي زكي ، أنس ، علاء مصدر قوة و فخر لي حفظهم الله.

حسام



إهداء

إلى من جرح الكأس فأرتاحا ليستقيني قطرة حبه

إلى من كلت أزمانه ليقدّم لنا لحظة السعادة

إلى من صدّ الأشواق عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير "والدي العزيز"

إلى ملاكي في الحياة

إلى معنى الحب و العنان و التفاني إلى بسمة الحياة

و سر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي

و في حنانها بلسم جراحي

إلى أغلى الحبايب "أمي الحبيبة"

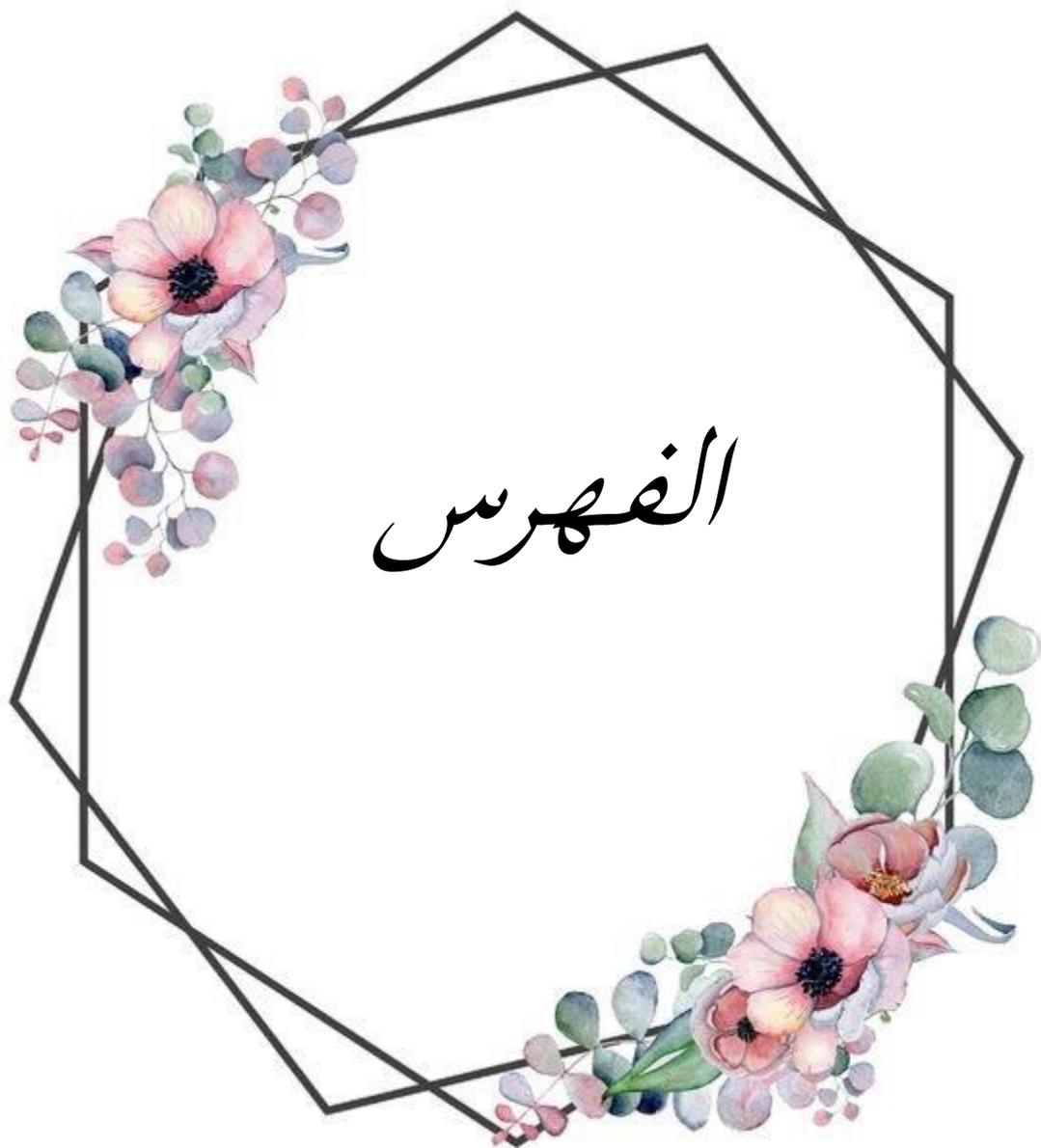
إلى من كانوا ملاذي و ملجئي

و اخواتي عبد المالك و نورهان و عائشة

مصدر قوة و فخر لي حفظهم الله

شيماء





| الصفحة | المحتوى |
|---|--|
| | إهداء |
| | الفهرس |
| أ | المقدمة |
| الفصل الأول: الايطار المفاهيمي للتدقيق الداخلي و نظام المعلومات المحاسبي | |
| 6 | تمهيد |
| 7 | المبحث الاول : ماهية التدقيق الداخلي |
| 7 | المطلب الأول : مفهوم التدقيق الداخلي |
| 8 | المطلب الثاني: أنواع التدقيق الداخلي |
| 10 | المطلب الثالث :أهمية التدقيق الداخلي |
| 12 | المبحث الثاني : ماهية نظام المعلومات المحاسبي |
| 12 | المطلب الأول : مفهوم نظام المعلومات المحاسبي |
| 17 | المطلب الثاني : مكونات نظام المعلومات المحاسبي |
| 21 | المطلب الثالث : إجراءات نظام المعلومات المحاسبي |
| خلاصة الفصل | |
| 27 | الفصل الثاني : دور التدقيق الداخلي في تقييم نظام المعلومات المحاسبي |

| | |
|----|--|
| 28 | تمهيد |
| 29 | المبحث الأول: أهمية التدقيق الداخلي في المؤسسة |
| 29 | المطلب الأول: خصائص التدقيق الداخلي |
| 30 | المطلب الثاني: اهداف التدقيق الداخلي |
| 31 | المطلب الثالث: مراحل التدقيق الداخلي |
| 35 | المبحث الثاني: دور التدقيق الداخلي في تقييم نظام المعلومات المحاسبي |
| 35 | المطلب الأول: نطاق التدقيق الداخلي |
| 36 | المطلب الثاني: الخدمات التي يقدمها التدقيق الداخلي |
| 37 | المطلب الثالث: دور التدقيق الداخلي في تحسين نظام المعلومات المحاسبي |
| 38 | خلاصة الفصل |
| 39 | الفصل الثالث: دراسة حالة لمكتب الخبير المحاسبي |
| 40 | تمهيد |
| 41 | المبحث الأول: تقديم مكتب الخبير المحاسبي |
| 41 | المطلب الأول: الإجراءات التي يقوم بها الخبير المحاسبي حسب قانون التجاري ومهنة المحاسبة |
| 46 | المطلب الثاني: تقديم مكتب الخبير المحاسبي |
| 47 | المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمكتب الخبير المحاسبي |
| 48 | المبحث الثاني: مهام الخبير المحاسبي المتعلق بالتدقيق و علاقتها بنظام |

المعلومات المحاسبي

48 المطلب الاول: الخدمات التي يقوم بها الخبير المحاسبي

49 المطلب الثاني: تقديم القوائم المالية

53 المطلب الثالث: تدقيق و تحليل القوائم المالية المقدمة

61 خلاصة الفصل

64 الخاتمة

66 قائمة المصادر و المراجع

71 ملخص



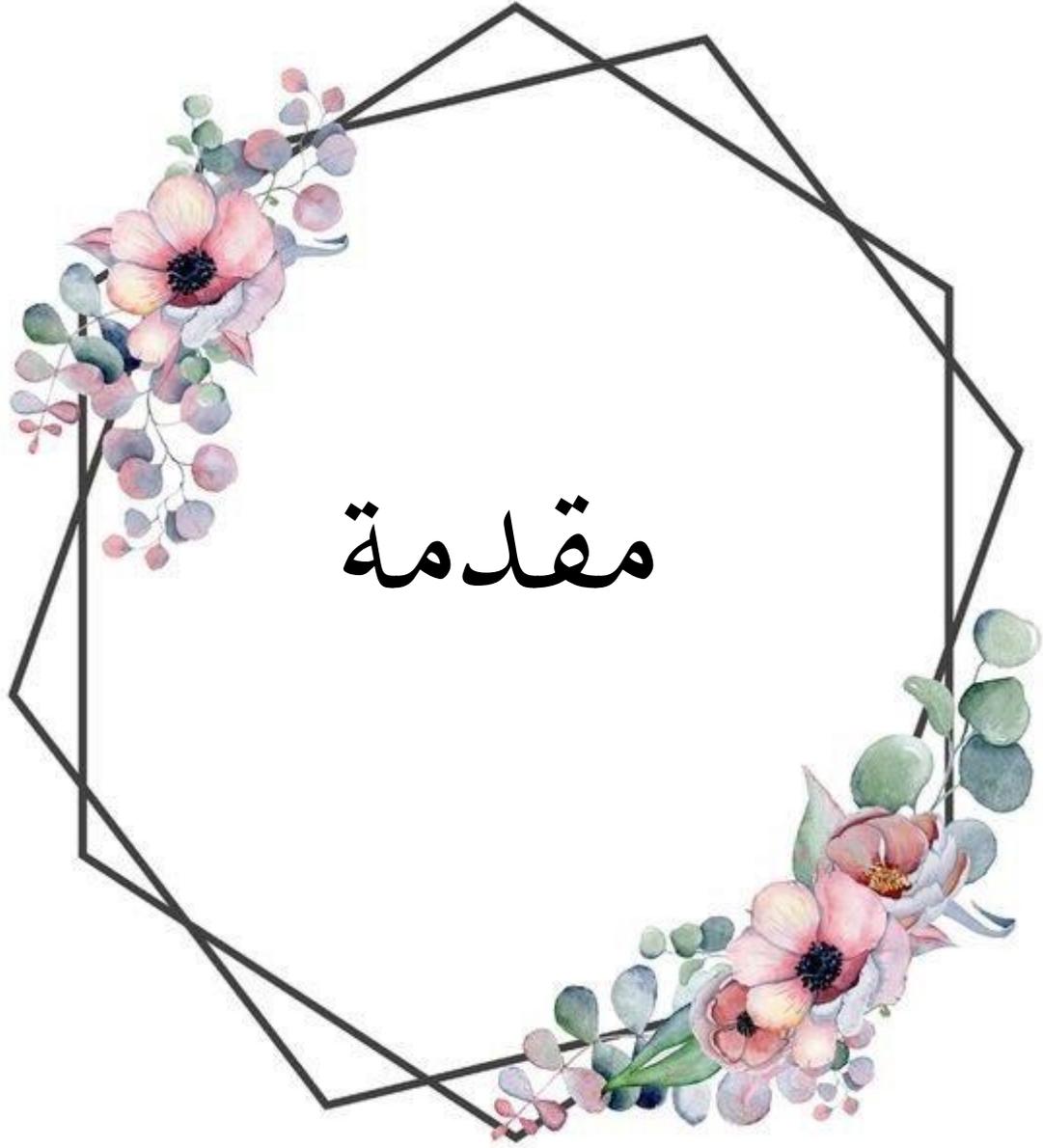
قائمة الأشكال

| الرقم | الشكل |
|-------|---|
| 47 | الشكل رقم (1) الهيكل التنظيمي لمكتب الخبير المحاسبي |



قائمة الجداول

| الرقم | الجدول |
|-------|---|
| 48 | الجدول رقم1: ميزانية أصول المؤسسة في 2014/12/31 |
| 50 | الجدول رقم02: ميزانية الخصوم للسنة المالية2014 |
| 51 | جدول رقم03: جدول النتائج العام2014 |
| 52 | جدول رقم04: جدول الاصول الملموسة |
| 52 | جدول رقم05: جدول التغيرات |
| 53 | جدول رقم06: تطور حسابات الاسهم |
| 54 | جدول رقم07: الذمم المالية و الاستخدامات |
| 55 | جدول رقم08: المدينون الاخرون |
| 55 | جدول رقم09: الموجودات |
| 55 | جدول رقم10: الاموال الخاصة |
| 56 | جدول رقم11: الخصوم غير المتداولة |
| 57 | جدول رقم12: الخصوم الجارية |
| 57 | جدول رقم13: موردو المخزونات |
| 57 | جدول رقم14: ديون |
| 58 | جدول رقم15: الاعباء |
| 59 | جدول رقم 16 : مبيعات و منتجات |
| 59 | جدول رقم17: جدول النتائج |



تعتبر المحاسبة أهم وأقدم نظام معلومات في المنظمة، حيث أنها أحد أهم مصادر المعلومات التي تحتاجها كافة المستويات الإدارية والمستخدمين الخارجيين، للاعتماد عليها أساسا لاتخاذ القرارات الرشيدة، ونتيجة لما شهده نظام المعلومات الحاسوبية من تطور هائل في السنوات الأخيرة كغيره من نظم المعلومات المختلفة، فقد أصبحت المعلومات أكثر أهمية وحيوية لإدارة المنظمة، وبذلك أصبحت عملية الإدارة وإعداد التقارير وتوصيلها لمستخدميها أكثر تعقيدا وتنوعا، ومن أهم هذه التطورات ذات الصلة بنظام المعلومات الحاسوبية هو انتقال نظام المعلومات الحاسوبية من مستوى نظام لمسك الدفاتر وتسجيل المعاملات لإعداد التقارير المالية، إلى نظام يمثل جزءا أساسيا من منظومة متكاملة للمعلومات داخل المنظمة، هذا وإن نظام المعلومات الحاسوبية لا يعمل لوحده أو لذاته وإنما هو أحد الأنظمة الفرعية المهمة في المنظمة، وقد شمل التطور في نظام المعلومات الحاسوبية تناوله لحجم هائل من البيانات والمعلومات مع وجود طرق عديدة لمعالجتها، هذا بالإضافة إلى السرعة الكبيرة والدقة الفائقة في إعداد التقارير وبأقل تكلفة ممكنة.

ويعتبر نظام المعلومات الحاسوبية من النظم المهمة لأي منظمة، حيث يساعد إدارة المنظمة على أداء مهامها بكفاءة وفعالية، وذلك من خلال ما يقدمه النظام من معلومات تساهم في اتخاذ القرارات الإدارية المختلفة وتحقيق الرقابة على نشاط المنظمة، وبالتالي فإن كفاءة نظام المعلومات الحاسوبية من عدمه سوف يتوقف عليه نجاح المنظمة أو فشلها في تحقيق أهدافها كما يمكن لنظام المعلومات الحاسوبية القدرة على المساهمة في حل الكثير من المشكلات و القرارات المالية التي تواجه إدارة المنظمة و باقي مستخدمي المعلومات التي يوفرها نظام المعلومات الحاسوبية لهذا لا بد من تقييم نظام المعلومات المطبق من وقت لآخر والتأكد من قدرته على مسايرة نشاط المنظمة فرغم تطور نظام المعلومات الحاسوبية الا انه عرف مخاطر عدة تنعكس سلبا على صحة ومصداقية البيانات الحاسوبية وذلك لكون هذا النظام لم يحظى بالرقابة عليه.

حيث تلعب وظيفة التدقيق الداخلي دورا هاما في توجيه عمليات الشركات نحو النجاح، حيث تساعد في فحص النشاطات المالية وتقييمها سواء كانت إدارية أو تشغيلية وتزويد أفراد الإدارة على كل المستويات بالمعلومات اللازمة للمساعدة في تحقيق الضبط والحماية للأصول والعمليات التي تقع تحت مسؤوليتهم. وعليه يهدف التدقيق الداخلي الى مساعدة الإدارة وترشيد قراراتها بإعطاء تأكيدات مستقلة وموضوعيا، إضافة الى النشاط الاستشاري الذي يهدف إلى زيادة وتحسين قيمة العمليات من خلال المراجعة المستقلة، وتقييم فعالية

العمليات والضبط وتزويد الإدارة بالتحليل الموضوعي والاقتراحات البناءة. إن الأساس الذي تعتمد عليه خدمات التدقيق هو الضمان الذي توفره لسلامة العمليات وذلك عن طريق التدقيق والمراجعة الهادفة إلى تقييم فعالية إدارة المخاطر والضوابط بالإضافة إلى سلامة وجودة التنظيم الإداري والداخلي.

ونظراً لدور التدقيق الداخلي وأهميته في التقييم والتأكد من صحة البيانات والمعلومات والتقارير والقوائم المالية التي يفرزها نظام المعلومات المحاسبية، وتعزيز المصدقية والاعتمادية فيها، وللتأكد من السياسات والإجراءات المرسومة الحالية من المخالفات والأخطاء، وبما يكفل المحافظة على أصول المنظمات من التلاعب والاختلاس، وضمان استمرارية عمل المنظمات، جاءت هذه الدراسة للوقوف على دور التدقيق الداخلي الذي يقوم به الخبير المحاسبي في تقييم نظام المعلومات المحاسبي.

الاشكالية:

مما سبق يمكن صياغة اشكالية بحثنا هذا عن طريق طرح السؤال الجوهرى التالي:

- ما هو الدور الذي يقوم به التدقيق الداخلي في تقييم نظام المعلومات المحاسبي؟

ويتفرع عن هذا السؤال الجوهرى الاسئلة الجزئية التالية:

1- ما هو المقصود بالتدقيق الداخلي؟

2- ما هو المقصود بنظام المعلومات المحاسبي؟

3- ما هو دور التدقيق الداخلي في تقييم نظام المعلومات؟

اهداف الدراسة:

من اهم الاهداف التي تمبوا لتحقيقها من وراء هذه الدراسة انه:

1- بيان أثر نظام المعلومات المحاسبية بمقوماته (البنية التحتية لنظام المعلومات المحاسبية وقواعد البيانات والبرمجيات والإجراءات والقائمين على نظام المعلومات المحاسبية).

2- التعرف على العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبية بمقوماته (البنية التحتية لنظام المعلومات المحاسبية وقواعد البيانات والبرمجيات والإجراءات والقائمين على نظام المعلومات المحاسبية) على خصائص المعلومات المحاسبية التي يفرزها نظام المعلومات المحاسبية بأبعادها

3- تحديد أثر خصائص المعلومات المحاسبية التي يفرزها نظام المعلومات المحاسبية بأبعادها الملائمة والموثوقية على جودة التدقيق الداخلي .

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من خلال أهمية المتغيرات التي تتعامل معها وتتلخص هذه الأهمية من خلال المعطيات الآتية:

1- لكونها تعالج موضوعة على قدر كبير من الأهمية، من خلال إبراز أهمية نظام المعلومات المحاسبية وأثره على جودة التدقيق الداخلي.

2- يتوقع أن نتائجها ستخدم العديد من الأفراد والأطراف والفئات مثل الجان التدقيق والمدققين الداخليين والمدراء الماليين والمحاسبين.

3- يتوقع أن تخدم نتائج الدراسة بشكل كبير من خلال تحديد طبيعة العلاقة بين مقومات نظام المعلومات المحاسبية وجودة التدقيق الداخلي.

4- توجه الجهود المستقبلية لاتخاذ الإجراءات التطويرية والتصحيحية في نظام المعلومات المحاسبية من خلال إظهار الفجوات والثغرات ونقاط الضعف وتعزيز نقاط القوة واستغلال الفرص المتاحة في هذه النظم.

الفرضيات :

من خلال ما سبق صياغة الفرضية التالية:

-التدقيق الداخلي قيمة كبيرة في تقييم نظام المعلومات المحاسبي.

المنهج المتبع :

لدراسة هذا الموضوع والإلمام بمختلف جوانبه سوف نستخدم المنهج الوصفي الذي يناسب استعراض ووصف مضمون نظام المعلومات المحاسبي كما نستعين بالمنهج التحليلي لشرح وتحليل جداول المتعلقة بالدراسة.

دراسات سابقة :

1-حسابي عبد الحميد، أهمية الانتقال للمعايير الدولية للمحاسبة IAS/IFRS والمعلومة المالية كإطار لتفعيل حوكمة المؤسسة- مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، سنة 2010-2009 تشير إشكالية البحث حول كيف يمكن للانتقال نحو معايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية أن يساهم في تفعيل حوكمة المؤسسة، ويهدف الباحث من خلالها إلى تحليل وتحديد أهمية تطبيق المعايير المحاسبية والمعلومة المالية في تحسين متطلبات حوكمة المؤسسات من خلال التعرف على مفهومه ودوافع تطبيقه، والتطرق للمعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية وقواعد الإفصاح الواردة فيها، بالنسبة لجودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية.

2-زلاسي رياض، إسهامات حوكمة المؤسسة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية- مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، سنة 2012-2011 تحاول الدراسة معالجة الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة حوكمة في الوصول إلى معلومات محاسبية ذات جودة عالية؟ وتهدف الدراسة إلى التعرف على إيجابيات مزايا حوكمة المؤسسات وكيفية الاستفادة منها في الحصول على معلومات محاسبية ذات جودة ومصداقية عالية والتعرف على انعكاسات جودة المعلومات المحاسبية على جميع الأطراف التي تستخدمها.

3- صبايحي نوال، الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية وأثره على جودة المعلومة المالية مذكرة ماجستير جامعة الجزائر، 2011 تشير إشكالية البحث حول مدى مساهمة الإفصاح المحاسبي باستخدام معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة المعلومات المعروضة في القوائم المالية، تهدف هذه الدراسة إلى أهمية معايير المحاسبة الدولية والأسباب التي أدت إلى ظهورها، وذلك من خلال التطرق إلى متطلبات الإفصاح وفق هذه المعايير وأثرها على جودة المعلومات الواردة في القوائم المالية



الفصل الاول :

الاطار المفاهيمي للتدقيق الداخلي ونظام
المعلومات المحاسبي

تمهيد :

لقد أصبحت أنظمة المعلومات تحتل مكانة واسعة ذات أهمية في كل المجالات حيث تطورت المعلومات بخطى سريعة و تعددت تطبيقاتها في جميع المستويات الإدارية كونها تحقق العديد من المزايا وذلك من خلال ما توفره من المعلومات الهامة لجميع طوائف مستخدمي المعلومات المحاسبية مما زاد الاهتمام بالتدقيق الداخلي و أنظمة الرقابة الداخلية و دورهما في منظمات الاعمال الحديثة كما تعتبر من الوظائف الهامة في المؤسسات لما لها من اثر في تصميم وتطوير نظام الرقابة الداخلية و الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وكذلك المساهمة في تقييم إدارة المخاطر و من خلال هذا الفصل سنحاول تبيان أهمية استخدام التدقيق الداخلي في نظام المعلومات المحاسبي و من خلال ذلك سنقوم بتقسيم هذا الفصل الى مبحثين كما يلي:

المبحث الاول : ماهية التدقيق الداخلي

المبحث الثاني: ماهية نظام المعلومات المحاسبي

المبحث الاول : ماهية التدقيق الداخلي

يعد التدقيق الداخلي حديثا بالمقارنة مع التدقيق الخارجي، وقد لاقى قبولا كبيرا في الدول المتقدمة، ومع تطور المصارف أصبح من الضروري تطوير التدقيق الداخلي وتوسيع نطاق عمله، بحيث يستخدم كأداة لفحص وتقويم مدى فاعلية الأساليب الرقابية وإمداد الإدارة بالمعلومات.

المطلب الاول : مفهوم التدقيق الداخلي

يمثل التدقيق الداخلي أهم ما يميز الرقابة الداخلية ووسيلة مستقلة تعمل من داخل المؤسسة لتحكيم والتقييم وهذا من اجل تحقيق أهداف الإدارة في مجال الرقابة عن طريق تدقيق العمليات المالية والمحاسبية والعمليات التشغيلية الأخرى.

يعد أول تعريف للتدقيق الداخلي هو التعريف الصادر من معهد المدققين الداخليين أشارت فيه إلى أنه¹ "نشاط تقييمي مستقل يوجد في منظمة الأعمال لمراقبة الأعمال المحاسبية والمالية والعمليات الأخرى، من أجل تقديم خدمات وقائية وعلاجية للإدارة داخل المؤسسة، للقيام بالمسؤوليات بدرجة عالية من الكفاءة وذلك عن طريق توفير التحليل والتقييم والتوصيات والمعلومات التي تتعلق بالأنشطة التي تم مراجعتها.

كما تم تعريفه بأنه نشاط مستقل للتقييم تقوم به هيئة داخلية في المؤسسة من أجل حماية أصولها وممتلكاتها وتحقيق أهداف الإدارة، تحقيق إنتاجية أكبر، والالتزام بسياسات الإدارة.²

التدقيق الداخلي يقوم به شخص أو أشخاص مؤهلون تابعون تنظيميا للإدارة العليا ومستقلون عن باقي الوظائف بما فيها المحاسبة والمالية، وهي وظيفة رقابية داخلية ترتبط مباشرة بمدير المؤسسة، ويقتصر عملها على مختلف الدوائر والعمليات، فمن خلال عملية التدقيق الداخلي اللازمة للوصول لتطبيق جيد لسياسات والإجراءات المتبعة في الوحدة.

التدقيق الداخلي: هو نشاط مستقل، موضوعي، يضمن الجودة يهدف لتأدية خدمات التوكيد والأنشطة الاستشارية المختلفة وجد لتحسين وإضافة قيمة للعمليات في المؤسسة، وهو يساعد المؤسسة في تحقيق أهدافها

¹ احمد حلمي جمعة، التدقيق الداخلي والحكومي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2017، ص، 46.
رأفت سلامة وآخرون، علم تدقيق الحسابات النظري، الطبعة الأولى، دار المسيرة، للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2011، ص، 38.²

من خلال تطبيق أساليب آلية ومنضبطة من أجل تطوير وتقييم فعالية أنشطة إدارة المخاطر والضوابط الحاكمة للمؤسسة.¹

- عرف بأنه: " نشاط تقييمي مستقل تقوم به إدارة أو قسم داخل المؤسسة مهمته فحص الأعمال المختلفة في

المجالات المحاسبية والمالية والتشغيلية وتقييم أداء الإدارات والأقسام في هذه المؤسسة، وذلك كأساس لخدمة

الإدارة العليا كما أنه رقابة إدارية تؤدي عن طريق قياس وتقييم فعالية الوسائل الرقابية الأخرى".²

- عرفه مجمع المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية (Audit Internal of Institute)

(the) على: "أنها وظيفة يؤديها موظفين من داخل المؤسسة وتتناول الفحص الانتقادي للإجراءات والسياسات

والتقييم اجراءات الرقابة الداخلية المستمر للخطط والسياسات الإدارية ، وذلك بهدف التأكد من تنفيذ هذه

السياسات الإدارية والتحقق من أن مقومات الرقابة الداخلية ومعلوماتها سليمة ودقيقة وكافية".³

- عرف أيضاً بأنه: " نشاط مستقل وموضوعي يمنح للمؤسسة درجة من السيطرة على عملياتها، ويساعدها على

تحقيق أهدافها من خلال عملية التقييم وتقديم اقتراحات لتعزيز فعاليتها".⁴

- كما عرف على أنها: " وظيفة تقييمية مستقلة تنشأ داخل تنظيم معين بغرض فحص وتقييم الأنشطة التي

يقوم بها هذا التنظيم، ويهدف التدقيق الداخلي إلى مساعدة الأفراد داخل هذا التنظيم للقيام بمسؤولياتهم بدرجة

عالية من الكفاءة وذلك عن طريق توفير التحليل، التقييم، التوصيات، المشورة، والمعلومات التي تتعلق بالأنشطة

التي تتم مراجعتها.

المطلب الثاني: أنواع التدقيق الداخلي

للتدقيق عدة أنواع يمكن تقسيمها حسب الأسس التالية :

¹ سيد عطا الله سيد، "التدريب المحاسبي والمالي"، دار الرابية للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2013، ص، 124.

² وجدي حامد حجازي، أصول المراجعة الداخلية - مدخل علمي تطبيقي -، دار التعليم الجامعي، مصر، 2010، ص، 11.

³ محمد السيد سرايا، أصول المراجعة والتدقيق الشامل - الإطار النظري، المعايير والقواعد، مشاكل تطبيق العمل، - المكتب الجامعي الحديث،

مصر، 2008، ص، 12.

⁴ Khalassi Réda, les applications de l'audit interne, éditions Houma, Alger, 2010, p 48-44

1- من حيث الإلزام بعملية التدقيق: (degree of compulsion) ينقسم إلى:

تدقيق إلزامي (statutory audit): وهو ذلك التدقيق الذي نص القانون على وجوب القيام به، يعرف كذلك هذا النوع أحيانا بالتدقيق القانوني (statutory audit)، ولا يكون هذا التدقيق إلا تدقيقا كاملا. تدقيق اختياري (optional audit): وهو التدقيق الذي يطلبه أصحاب المؤسسة دون إلزام قانوني على وجوب القيام به، وقد يكون كاملا أو جزئية وحسب رغبة أصحاب المؤسسة وكما هو موضح في العقد الذي يبرم بين العميل والمدقق.

2- من حيث توقيت التدقيق: (Timing of audit) يضم التدقيق كل من:

تدقيق مستمر (continuous audit): يكون على مدار السنة المالية وغالبا ما يتم وفق برنامج زمني محدد مسبقا.

تدقيق نهائي (final audit): يتم بعد إنتهاء السنة المالية مباشرة، أي بعد ترصيد الحسابات واقفال الدفاتر واعداد الحسابات الختامية والميزانية.

كما يمكن تقسيم التدقيق حسب كل من:

1- من حيث نطاق التدقيق (scope of Audit): ينقسم إلى

تدقيق كلي (complete audit): حيث لا توجد قيود على فحص المؤسسة محل الفحص وله حق الاطلاع

الكامل ويكون مسؤولا عن طريق كل ما يراه متصلا بالقوائم المالية وطبيعة المهمة المكلف بها.

تدقيق جزئي (Partial Audit): حيث يتحدد نطاق التدقيق في جزء معين من النشاط كتدقيق

المشتريات او المبيعات... الخ، وتكون حرية المدقق في الفحص مقيدة بنطاق المهمة المكلف بها.

2- من حيث مدى الفحص (Coverage of Audit) ينقسم الى:

تدقيق شامل (Full Audit): فيه يتم تدقيق كافة العمليات محل الفحص، حيث يمكن تطبيق تدقيق شامل

جزئي او تدقيق شامل كلي، الا ان هذا الأخير يكون صعب التطبيق بالمقارنة مع التدقيق الشامل الجزئي.

تدقيق اختياري (Test Audit): يعتمد هذا النوع من التدقيق على العينات، حيث يقوم المدقق بفحص عينة من العمليات بناء على دراسة وفحص نظام الرقابة الداخلية المطبق، ثم يقوم بتعميم حكمه على باقي العمليات الأخرى على ضوء نتائج العينة.

ويمكن تقسيم التدقيق كذلك من حيث الغرض (subject Mater of Audit) الى:

التدقيق الاداري (Management Audit): هو الذي يتم بهدف التحقق من كفاءة الإدارة في استغلال الموارد المتاحة لديها في افضل وجه وتقديم النصح لمعالجة مواطن الضعف في النظام الإداري المطبق.

تدقيق التكاليف (Cost Audit): ينطوي على الفحص و التحقق من صحة حسابات التكاليف ومدى التزام المؤسسة عند اعدادها للخطط بالمعايير الموضوعية.

فحص الاغراض (Investigation): ويقصد به ان يتم تعيين مدقق من قبل جهة معينة في سبيل الوصول الى حقيقة معينة.

وينقسم التدقيق من حيث القائم بعملية التدقيق (Stalt of Audit) الى:

التدقيق الخارجي (external Audit): هو عملية تجرى للتأكد من صدق و انتظام الحسابات ،تمارس من قبل مؤسسة مهنية مستقلة تسمى محافظ الحسابات.

التدقيق الداخلي (Internal Audit): يقوم بهذا النوع من التدقيق هيئة داخلية او مدققين تابعين للمؤسسة، وذلك من اجل حماية أموالهم وتحقيق اهداف الادارة، وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية.

المطلب الثالث: أهمية التدقيق الداخلي

لقد زادت أهمية التدقيق الداخلي في وقتنا الحالي حيث شهدت السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا من قبل الشركات في الدول النامية والمتقدمة بالتدقيق الداخلي كما أنها تحظى باهتمام عالمي كبير ودعم من قبل الهيئات العالمية، وتكمن أهمية التدقيق الداخلي في كونه أحد أهم آليات الحوكمة فقد أشار معهد المدققين الداخليين إلى ذلك في تعريفه للتدقيق الداخلي من خلال دوره الاستشاري والتقويمي والتأميني بالإضافة إلى دوره في تحسين العمليات وتخفيض المخاطر بدرجة من الموضوعية ويعد التدقيق الداخلي وسيلة استكشافية تحدد موضع الانحراف

بين الواقع والمعايير الموضوعة مسبقا وقد أخذ التدقيق الداخلي مكانة بارزة في المؤسسات وارتباطه بأعلى مستويات التنظيم ليس كأداة رقابية فحسب بل كمنشأ تقييمي لتدقيق وفحص كافة الأنشطة والعمليات المختلفة بهدف تطويرها.¹

وتظهر أهمية التدقيق الداخلي من خلال الخدمات التي يقدمها للإدارة والتي تتمثل في:²

1. **خدمات وقائية:** حيث يقدم التدقيق الداخلي التأكيدات على وجود الحماية الكافية للأصول وحمايتها.
 2. **خدمات تقييمية:** حيث يقوم المدقق الداخلي بقياس وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية وإجراءاتها ومدى الالتزام بسياسات والإجراءات الإدارية الموضوعة مسبقا.
 3. **خدمات إنشائية:** يمكن تقديم هذه الخدمة من خلال اقتراح التحسينات اللازمة على النظام الداخلي واقتراحات لتحسين الإجراءات والسياسات الإدارية.
- فالتدقيق الداخلي وظيفة حيوية تعمل بها وتتميز بها مختلف المؤسسات الحديثة، حيث تدعو الإشارة إلى أن سنة واحدة من التدقيق الداخلي تكافئ ثلاث سنوات من التدقيق الخارجي.³
- للتدقيق الداخلي عدة أهداف التي تريد المؤسسة الوصول إليها والشكل التالي يمثل الأهداف الأساسية للتدقيق الداخلي.

¹ يوسف محمد جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتدقيق، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 128.

² خالد راغب الخطيب، التأمين من الناحية المحاسبية والتدقيقية، دار الكنوز المعرفية العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009، ص 161.

³ الاتحاد الدولي للمحاسبين، "إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى للخدمات ذات العلاقة" المجمع العربي المصدر: فتحي رزق السوافيري وحمد عبد المالك محمد، "دراسات في الرقابة والمراجعة الداخلية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003/2002، ص 35.

للمحاسبين القانونيين، الجزء الأول، عمان، الأردن، 2010، ص 08.

المبحث الثاني : ماهية النظام المعلومات المحاسبي

نتيجة التطورات التكنولوجية و الاقتصادية و العولمة أصبحت أنظمة المعلومات تحتل مكانة واسعة ذات أهمية في كل المجالات حيث تطورت أنظمة المعلومات بخطى سريعة و تعددت تطبيقاتها في جميع المستويات الإدارية، فقد استخدمت هذه الأنظمة في المستويات التشغيلية و الفنية و الاستراتيجية فأنظمة المعلومات المحاسبية تحقق العديد من المزايا و ذلك من خلال ما توفره من معلومات هامة لجميع طوائف مستخدمي المعلومات المحاسبية.

المطلب الاول: مفهوم نظام المعلومات المحاسبي

لقد تعددت المفاهيم التي أعطية لنظام المعلومات المحاسبي و التي نذكر منها مايلي :

-تعريف الأول : نظام المحاسبي هو ذلك الجزء الأساسي و الهام من نظام المعلومات الإدارية في الوحدة الاقتصادية في مجال الأعمال الذي يقوم بعصر و تجميع البيانات المالية من مصادر خارج و داخل الوحدة الاقتصادية . ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات و تحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج و داخل الوحدة .¹

-تعريف الثاني : تعرف المحاسبة على أساس الغرض كما يلي :

الغرض من المحاسبة هو إعطاء معلومات مالية تتعلق بالمؤسسة تجمع ثم تقدم لتلبية احتياجات إدارتها و المستثمرين إدارتها و المستثمرين فيها و كذلك محيطها.²

-يعرف الدكتور محمد بوتين المحاسبة كما يلي :المحاسبة عبارة عن تقنية من التقنيات الكمية لمعاملة البيانات بالاعتماد على نظم معلوماتي و التي يمكن التعبير عنها بالنقود و التي تنقسم إلى أنواع.

المحاسبة التقديرية أو الموازنة فهي تعتمد على تقدير ما سوف يحدث في الفترات المستقبلية حيث تقارن التقديرات بما أن انجز فعلا و تستخرج الفروق.

¹ د.محمد بوتين،محاسبة العامة في المؤسسة، ط4 ، الجزائر،2003،ص02.

² محمد عثمان إسماعيل ، أساسيات التمويل الإداري،دار النهضة العربية، القاهرة،1983،ص197

1-النظام :

لقد عرف النظام بأنه مجموعة من الأجزاء التي ترتبط ببعضها و مع البيئة المحيطة و هذه الأجزاء تعمل كمجموعة واحدة من أجل تحقيق أهداف النظام كما يعرف النظام بأنه مجموعة من العناصر التي تترتبط مع بعضها البعض بسلسلة من العلاقات بهدف اداء وظيفة أو مجموعة من الوظائف.

أنواع النظام : النظام كثير جدا و متعددة و بموجب نظرية النظام فإن كل شئ هو نظام أي شئ هادف فهو نظام و يمكن تقسيم النظام لعدة اقسام و لكن التقسيم الأهم هو التقسيم التالي :¹

-النظام الربانية

-النظام البشرية

-النظام الاجتماعية

-النظام العشائية

-النظام القانونية

2.1-خصائص النظام :

-التسجيلات و الدفاتر المحاسبية سواء كانت يدوية أو محسوبة

-أجهزة الحاسب و الطابعات و الآلات

-الموظفون لموارد البشرية المضمون و المحاسبة

-الموارد المالية

2-المعلومات :

يمكن القول أن المعلومات هي عبارة عن بيانات ثم تصنيفها و تنظيمها بشكل يسمح باستخدامها و الإستفادة منها و بالتالي فالمعلومات لها معنى و تؤثر في ردود أفعال و سلوك من يستقبلها أي أن المعلومات من زاوية نظام

¹ د. محمد بوتين، محاسبة العامة في المؤسسة، ط4 ، الجزائر، 2003، ص02.

المعلومات هي البيانات التي تم إعدادها لتصبح في شكل أكثر نفعاً للفرد مستقبلها و التي لها إما قيمة مدركة في الاستخدام الحالي أو المتوقع أو في القرارات التي يتم اتخاذها.

و تعرف المعلومات بأنها بيانات تم تشغيلها لتقديم معنى مفيد لمستخدميها .

3- نظام المعلومات المحاسبية :

هو أحد النظام الفرعية في الوحدة الاقتصادية يتكون من عدة نظم فرعية تعمل مع بعضها البعض بصورة مترابطة و متناسقة و متبادلة بهدف توفر المعلومات التاريخية و الحالية و المستقبلية المالية و غير المالية لجميع الجهات التي يهتمها أمر الوحدة الاقتصادية و بما تخدم تحقيق أهدافها :

و من خلال هذا المفهوم يمكن أن نستنتج الاتي :

1- أن النظام المعلومات المحاسبة هو أحد النظم الفرعية للمعلومات في الوحدة الاقتصادية التي من الممكن أن تشمل كلا من : الإنتاج الأفراد، المشتريات و التخزين ، المبيعات المالية و التي تهدف بمجموعها الى خدمة الوحدة الاقتصادية ضمن هدفها الشامل باعتبارها النظام كلي لجميع النظم التي تعمل في نطاقها.¹

2- إن نظام المعلومات المحاسبية يتكون بدوره من عدة أنظمة فرعية اقل منه في المستوى تشمل : نظام المحاسبة المالية نظام المحاسبة التكاليف . نظام الرقابة الداخلية و التي يجب أن تعمل مع بعضها البعض بصورة مرتبطة و متناسقة و متبادلة بهدف توفير المعلومات لغة لجميع الجهات التي يهتمها أمر الوحدة الاقتصادية بمساعدتها في اتخاذ القرارات الخاصة بالتخطيط و الرقابة وحل المشكلات التي تواجهها الوحدة الاقتصادية و ذلك من خلال عمليات القياس و التجهيز التي تقوم بها.²

- محتويات نظام المعلومات المحاسبي

لا بد لأي نظام محاسبي فعال أن يحتوي على العناصر التالية :

المصطلحات الأساسية : هناك مصطلحات محاسبية عديدة و مهمة جدا و التي لا بد أن يجوزها النظام المحاسبي و أن يعمل وفقا لهذا نلخصها فيما يلي :

¹ د. حامد طلبة محمد و اخرون، دراسات في النظم المحاسبية بدون نشر، 2.1 ص 83.

² د. ثناء محمد طعيمة ، نظم معلومات المحاسبة الإدارية، بدون نشر، 2009-2010 ص 03.

الحدث : خارجي كان أم داخلي

العملية : تسجيل حدث بين طرفين.

الحسابات الحقيقية و المؤقتة : حيث أن الحسابات الحقيقية مثل الأصول و الالتزامات و حقوق الملكية تظهر في ميزانية المؤسسة بين الحسابات المؤقتة مثل الإيرادات و المصاريف تظهر في قائمة الدخل.

دفتر الاستاذ : حيث يوجد دفتر استاذ عام و الذي يحوي الحسابات جميعها كذلك دفتر أستاذ مساعد حيث يحوي حسابات معينة و لكن بشكل تفصيلي كالمدينين و الدائنين الأجور و الرواتب.

دفتر اليومية : حيث يتم تسجيل الحدث بها محاسبتيا .

الترحيل : و هي عملية الترحيل الأحداث المسجلة بعمليات من دفتر اليومية إلى حسابات دفتر الأستاذ

ميزان المراجعة : و هي عبارة عن أرصدة الحسابات المأخوذة من الأستاذ العام و بعد أن نقوم بعمل قيود التسوية . و استخراج الأرصدة الجديدة يصبح ميزان المراجعة المعدل.

قيود التسوية : و هي القيود التي تعمل في نهاية الدورة المحاسبية لتسوية الحسابات و فقا للمبادئ و المعايير المحاسبية من أجل تحميل كل فترة محاسبية بنصيبها من المصاريف التي تخصها و الاعتراف بالإيرادات المكتسبة و التي تخص نفس الفترة.

القوائم المالية : و هي القوائم التي تمثل مخرجات النظام و تتكون من الميزانية الافتتاحية أو الختامية للمؤسسة.

قيود الإقفال : هي القيود التي يتم بواسطتها إغلاق جميع الحسابات المؤقتة في ملخص الدخل و يقفل ناتج ملخص الدخل في حساب الأرباح المعاد استثمارها.

ب-المدين و الدائن : جميع الحسابات في نظام المعلومات المحاسبي مبنية على مفهوم الدائن و المدين.¹

يمكن إدراج الحسابات في النظام المحاسبي كما يلي :

¹ د. ثناء محمد طعيمة ، نظم معلومات المحاسبة الإدارية، بدون نشر، 2009-2010 ص 03.

حسابات الأصول : تكون دوما مدينة الرصيد و يتزايد ذلك الرصيد بالإدخالات المدينة و ينقص بالإدخالات الدائنة.

حسابات الالتزامات : تكون دوما دائنة الرصيد و يتزايد ذلك الرصيد بالإدخالات الدائنة و ينقص بالإدخالات المدينة.

-المعادلة الأساسية : كما يعرف بنظام القيد المزدوج بأن الطرف المدين يجب أن يقابله إدخال طرف دائن مساواة بالكم و العكس صحيح و هذا المفهوم يقود للمعادلة الأساسية :

$$\text{الأصول} = \text{الالتزامات} + \text{حقوق ملكية}$$

يمكن إدراج الحسابات في النظام المحاسبي كما يلي :

حسابات الأصول : تكون دوما مدينة الرصيد و يتزايد ذلك الرصيد بالإدخالات المدينة و يتناقص بالإدخالات المدينة.

حسابات الالتزامات : تكون دوما دائنة الرصيد و يتزايد ذلك الرصيد بالإدخالات الدائنة و يتناقص بالإدخالات المدينة.

حسابات حقوق الملكية : تكون دوما دائنة الرصيد، ويتزايد ذلك الرصيد بالإدخالات الدائنة، و يتناقص بالإدخالات المدينة

حسابات الإيرادات : تكون دوما دائنة الرصيد، ويتزايد ذلك الرصيد بالإدخالات الدائنة، و يتناقص بالإدخالات المدينة

حسابات المصاريف : تكون دوما مدينة الرصيد، ويتزايد ذلك الرصيد بالإدخالات المدينة، و يتناقص بالإدخالات الدائنة.

ج-المعادلة الأساسية : كما يعرف بنظام القيد المزدوج، بأن الطرف المدين يجب أن يقابله إدخال طرف دائن مساو له بالكم و العكس صحيح . و هذا المفهوم يقود للمعادلة الأساسية :

$$\text{الأصول} = \text{الالتزامات} + \text{حقوق الملكية}$$

المطلب الثاني : مكونات نظام المعلومات المحاسبي

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي أحد الأنظمة الفرعية من نظام المعلومات الإداري للمؤسسة فما هو ملاحظ أن النظام المعلومات المحاسبية تهتم فقط بالأحداث الاقتصادية التي يمكن التعبير عنها بشكل كمي و نقدي ،ما يمكن نظام المعلومات المحاسبي من تصنيفه ضمن النظام التشغيلية فالنظام المحاسبي يلعب الدور الرئيسي في إدارة و تنظيم تدفق المعلومات داخل المؤسسة و البيئة المحيطة من خلال قيامه بإنجاز عملية تجميع و تلخيص و معالجة هذا الكم الهائل من البيانات الواقعة في فترة زمنية محددة و التي تخص المؤسسة و تحويلها إلى معلومات تلي احتياجات مجموعة من المستخدمين و متخذي القرارات.

الفرع الأول : أقسام نظام المعلومات المحاسبية

نظام المعلومات المحاسبية كأى نظام يتكون من مجموعة من العناصر لتحقيق هدفه الذي قام لأجله هذه العناصر بحملها فيما يلي :¹

1-المستندات و الأوراق الإثباتية التي تؤيد العمليات المالية التي تحدث في المنشأة الاقتصادية.

2-قواعد البيانات التي تخزن فيها البيانات المالية الخاصة بالعملية المالية.

3-البرامج التطبيقية الحاسوبية التي تعالج البيانات لتحويلها لمعلومات مفيدة و ملائمة.

4-الجراءات المحاسبية المرسومة و المكتوبة لتسلسل العمليات المالية في المنشأة.

5-الأفراد المتعاملون مع واحد أو أكثر من عناصر نظام المعلومات المحاسبية.

6-الوسائل الإلكترونية و الاتصالات التكنولوجية المستخدمة في نظام المعلومات المحاسبية.

و العوامل المؤثرة في نظام المعلومات المحاسبية تكمن في الأفراد القائمين على هذا النظام و عمليات تجميع البيانات و معالجتها و تخزينها و اتخاذ القرارات بالإضافة لأجهزة و الوسائل المستخدمة هدف نظام المعلومات المحاسبية في الحصول على المعلومات المحاسبية الداعمة للقرارات

¹ عبد الرزاق محمد القاسم ، نظام المعلومات المحاسبية الحاسوبية ، عمان ،الأردن ،1998 ، ص 74

الفرع الثاني : أهداف نظام المعلومات

النظام المحاسبي ليس هدفا بحد ذاته تسعى الإدارة التي تطبيقه فحسب إنما هو وسيلة لتحقيق بعض الأهداف.

- كذلك فإن النظام المحاسبي يعتبر شبكة الاتصال الرسمية في المشروع و من ثم فإن من مهامه الرئيسية إنتاج البيانات و تقديمها إلى المنفذين في المشروع و ذلك لمعاونتهم في أداء مهامهم الأساسية و الفرعية و على ذلك فإن النظام المحاسبي يجب أن يتم تصميمه بصورة تمكن من إنتاج البيانات التي تساعد على :

1- ربط الأهداف الأساسية و الفرعية في المشروع بوسائل و أدوات تحقيقها و تتمثل هذه الوسائل و الأدوات في التقارير المرتبطة بالقرارات الخاصة.

2- عرض و تحليل نتائج أعمال المشروع بحيث يتمكن القائمين على إدارته من تقييم أداء الأنشطة المختلفة به.

و تأسيس على ذلك فإن النظام المحاسبي بمكوناته من سجلات و مستندات يعتبر وسيلة لإنتاج البيانات ممثلة في التقارير و حتى تتحقق فاعلية النظام المحاسبي المصمم لإنتاج هذه التقارير فإنه يجب أن يرتبط بالأهداف التالية¹:

أ- إنتاج التقارير اللازمة لخدمة أهداف المشروع

ب- يجب أن تتوافر في بياناته و تقاريره الدقة في الإعداد و النتائج.

ت- يجب أن تقدم التقارير في الوقت المناسب.

ث- يجب أن يحقق النظام المحاسبي اشتراطات الرقابة الداخلية اللازمة لحماية أصول المشروع و رفع كفاءة ادائها .

ج- يجب أن تتناسب تكلفة النظام و تكلفة إنتاج بياناته مع الأهداف المطلوبة منها.

و سوف نناقش فيما يلي الأهداف السابقة بالتفصيل :

1/- إنتاج التقارير المطلوبة² :

¹ عبد الرزاق محمد القاسم ،مرجع سبق ذكره ، ص 74

² عبد الرزاق محمد القاسم ،مرجع سبق ذكره ، ص 74

تعتبر التقارير بأنواعها المختلفة هي النتائج النهائية للنظام المحاسبي و مصمم النظام المحاسبي شأنه في ذلك شأن مصمموا الآلات و تجهيزات يجب عليه أن يبدأ من ما هو المطلوب من النظام أولاً و لا يبدأ بتحديد مكونات النظام فمصمم الآلة يبدأ من نقطة تحديد الغرض من هذه الآلة و على ضوء ذلك يمكنه تحديد مكوناتها كذلك الحال في تصميم النظام المحاسبي يجب علينا التعرف أولاً على التقارير المطلوبة من النظام و نوعيتها و تفصيلات البيانات الواردة بها و مدى كفاية هذه التفصيلات للوفاء باحتياجات الإدارة لتحقيق أهداف المشروع (محمود، السيد 1975 ص 12)

و تنقسم هذه التقارير المطلوبة من النظام المحاسبي إلى :

-تقارير المالية:

و تتمثل هذه التقارير في القائمة المركز المالي للمشروع و قائمة الدخل كتقارير عن الاداء الماضي و كذلك الموازنات التخطيطية بأنواعها المختلفة كتقارير عن الاداء المخطط مستقبلاً.

-تقارير بيانية و إحصائية :

و تتمثل هذه التقارير في كشوف الحركة الدورية لمختلف النواحي النشاط في المشروع مثال ذلك كشوف حركة المخازن من الواردات من المستلزمات السلعية المنصرف منها و كشوف حركة المتحصلات من العملاء و التسهيلات للموردين و كشوف حركة النقدية بالبنك و الصندوق ما إلى ذلك.

-تقارير التشغيل اليومية و الأسبوعية :

و تمثل هذه التقارير بيانات عن سير العمل اليومي في المشروع مقارنة بالأداء العياري المحدد، و ذلك لتحديد الإنحرافات عن المعايير الموضوعية و تحليل هذه الإنحرافات لبيان أسبابها ووضع الحلول لمعالجتها.

2/- الدقة في إعداد التقارير :

ترتبط كفاءة تصميم الآلة بجودة إنتاجها ، و كذلك ترتبط كفاءة النظام المحاسبي بجودة التقارير التي ينتجها ، و معيار الجودة في التقارير هو دقة البيانات الواردة بها و معنى ذلك أن الدقة في إعداد التقارير و بياناتها تمثل هدفاً هاماً من الأهداف التي يسعى النظام المحاسبي لتحقيقها.

3/- توقيت تقديم التقارير :

يعتبر وصول البيانات في الوقت المناسب امرا هاما بالنسبة للقائمين على إدارة المشروع و إذا اعتبرنا الدقة من الأهداف الجوهرية للنظام المحاسبي فإن السرعة في إنجاز و تقديم البيانات تعتبر أمرا ملازما للدقة في أن واحد، بل إن البعض يرى أن السرعة هدف قد يسبق الدقة في ان واحد ، بل إن البعض يرى أن السرعة هدف قد يسبق الدقة في الترتيب فوصول بيانات عن التكلفة في الوقت المناسب يساعد الإدارة على اتخاذ القرارات التسعير و عقد الصفقات دون خشية الوقوع في غير محسوبة و كذلك فإن توافر بيانات عن الهيكل المالي للمشروع في حينها يحمي إدارة المشروع من اتخاذ القرارات تمويلية غير سلمية.

4/- توافر وسائل الرقابة الداخلية في النظام :

تمثل الرقابة الداخلية "مجموعة النظام الموضوعة للرقابة داخل المشروع سواء لرقابة النواحي المالية أو غير المالية و التي توضح في سبيل سلامة العمل في المنشأة من جميع نواحيه" .

5/- تحقيق التوازن بين تكلفة النظام و أهدافه ¹ :

يعتبر تحقيق التوازن بين التكاليف المترتبة على تنفيذ النظام المحاسبي و الأهداف المرجوة من امرها ما يجب أن يوليه مصمم النظام عنايته الخاصة و يعني ذلك أن دراسة و قياس التكاليف المترتبة على تطبيق النظام و مقارنتها بالأهداف المتوقعة من و قدرة المشروع على استيعابها تعتبر من العوامل التي قد يترتب عليها إعادة النظر في إدخال النظم الجديد.

تتم دراسة اعتبار التكلفة في هذا المجال من ناحيتين :

1-الناحية الأولى : تثل التكاليف المتعلقة بإدخال النظام الجديد و مقارنتها بالتكلفة الحالية للنظام القائم لإيضاح مدى التوفر أو التكلفة الإضافية المرتبطة بالنظام المستحدث.

2-الناحية الثانية: دراسة و تقييم الآثار المترتبة على إدخال النظام الجديد من حيث الحصول على بيانات و تقارير دقيقة و سريعة و فعالية هذه البيانات و التقارير في رفع عائد المشروع من استغلال أمواله وإذا كان الجانب الأول يتميز بسهولة قياسه نسبيا إلا أن الجانب الثاني يعتمد في دراسته على قدر كبير من التقدير و التنبؤ بالنتائج

¹ عبد الرزاق محمد القاسم ،مرجع سبق ذكره ، ص 74

المستقبلية و على ذلك فإن مهمة مصمم النظام في هذا الصدد وضع دراسة المتعلقة بتكلفة النظام أمام إدارة المشروع ، و عليها أن تقرر قبول إدخال النظام الجديد أو الاكتفاء بإجراء بعض التعديلات في النظام القائم و تقرر الإدارة مثل هذا الأمر بعد إعادة النظر في حجمها و احتياجاته و قدرته على استيعاب تكلفة النظام الجديد.

المطلب الثالث : إجراءات تصميم النظام المعلومات المحاسبي.

إن عملية تصميم نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة تتم وفق مجموعة من المناهج و تحت قيد مجموعة من المبادئ التي يجب مراعاتها أثناء عملية التصميم و البناء أو الصيانة.

أولاً : مفهوم تصميم نظام المعلومات المحاسبي

تصميم النظام بعد المرحلة التي تلي مرحلة التحليل و تعد مخرجات مرحلة التحليل ذاتها مدخلان مرحلة التصميم :

1- تعني عملية التصميم ترتيب الأجزاء و المكونات و النظم الفرعية في هيكل متكامل و بطريقة تساهم في تحقيق الأهداف المشتركة للنظام.¹

2- كما يعرف التصميم بأنه كل الإجراءات العملية الملموسة لتكوين و بناء نظام بمواصفات ووظائف محددة باستخدام النماذج و المعرفة التقنية و البرامج و الاساليب الفنية الضرورية و تهدف مرحلة التصميم إلى تنفيذ الأنشطة و الفعاليات الآتية²:

-البدء بتحديد التصميم المنطقي للنظام وفقاً لمعطيات عمليات التحليل.

-تحديد المواصفات التشغيلية للأجهزة المطلوبة لعملية الحوسبة.

-اختيار و بناء الخوارزميات المناسبة و تمثيل مراحل التصميم بواسطته

-تحديد مواصفات الحزم البرمجية المناسبة لعملية الحوسبة.

-تحديد احتياجات المستفيدين من النظام و استيعابها في التصاميم الأساسية.

¹ أسماء سلمان زيدان الجبوري،مدى كفاءة التقارير المالية الحالية في الإبلاغ عن أداء الوحدات الاقتصادية أطروحة الدكتوراه،جامعة بغداد 2002 ص

² أسماء سلمان زيدان الجبوري،مدى كفاءة التقارير المالية الحالية في الإبلاغ عن أداء الوحدات الاقتصادية أطروحة الدكتوراه،جامعة بغداد 2002 ص

-تنظيم و جدولة و تصميم النماذج للمدخلات و وضع مواصفات عامة لها

-تنظيم و جدولة المعلومات المطلوبة إنتاجها.

3- يقصد أيضا بتصميم النظام "عملية وضع خطة لترتيب أجزاء النظام في شكل متكامل يفي بالأهداف المطلوب تحقيقها بحيث يتضمن هذه الخطة الكيفية التي يتم بها ترتيب الأجهزة و كيفية استخدامها و كذا مدى إمكانية تحقيق التنسيق بين الأنشطة و إجراءات التشغيل"

و يهدف تصميم نظام المعلومات إلى

-استخدام أفضل للطاقة البشرية و الآلات و المعدات بأقصى طاقة ممكنة

-استخدام أحدث الأساليب في إنجاز الأعمال

-الاستفادة من المخصصات المالية بشكل فعال في خدمة أهداف المؤسسة

ومما سبق يمكن تعريف تصميم نظام المعلومات على ،ها الخطة أو الإستراتيجية المتبعة من طرف مصممي النظام التي تهدف إلى تركيب مختلف أجزاء النظام بطريقة متناسقة و مترابطة تسمح بناء أو استحداث نظام جديد كلياً أو جزئياً.

ثانيا : طرق و أساليب تصميم النظام المعلومات المحاسبي

عند القيام بعملية تصميم نظام المحاسبي يمكن للمصمم اختيار احدي الطرفين¹:

-الطريقة التكاملية للتصميم

-الطريقة الترابطية للتصميم

¹ أسماء سلمان زيدان الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص 57

1- الطريقة التكاملية :

تقوم هذه الطريقة على دراسة كافة احتياجات المستويات الإدارية من البيانات و توحيدها في قواعد واحدة للبيانات حيث يتم تشغيل البيانات المرتبطة بمختلف الأحداث الاقتصادية مرة واحدة و بصورة مركزية بمجرد وقوعها ثم العمل على تخزينها بحيث الاحتياج إليها من قبل مستخدميها.

- حيث أطلق البعض على هذه الطريقة بطريقة قاعدة البيانات و التي تعد بمثابة المستودع العام لجمع البيانات ذات القيمة بالنسبة لمستخدمي المعلومات و التي يتم تنظيمها بما يكفل توفير احتياجاتهم من البيانات وقت الحاجة إليها بيسر و سهولة.

1. 1-الأركان التي تتركز عليها الطريقة التكاملية للتصميم :

تتركز على ركنين أساسيين مستوحيين من مدخل النظم و يتمثلان في :

أ-التماسك : وفقا لركن التماسك فإنه ينظر إلى النظام على أنه بمثابة تجميع لمجموعة من العناصر أو الأجزاء التي يتم الربط فيما بينها في إطار متكامل و هذا التجمع يتحقق من خلال النظر لإلي المؤسسة الاقتصادية كوحدة و ليس كأجزاء منفصلة ، وبالتالي فإن جميع الأنظمة الفرعية يجب أن تتكامل فيما نظام واحد للمعلومات لتلاقي التضارب فيما بينها.

ب-اتجاه التصميم من أعلى إلى الأسفل :

وفقا لهذا الركن فإن التصميم يبدأ من الأهداف العامة للمؤسسة و التي تعد بمثابة المحور الذي تنطلق منه مختلف الإجراءات الكفيلة بتحقيقها و يتميز اتجاه التصميم من أعلى إلى الأسفل بأنه يؤدي إلى تصميم نظام متكامل كما يتميز هذا الاتجاه بالقضاء على تدخل المستويات الإدارية الدنيا في تحديد نوع المعلومات التي ترفع إلى المستويات العليا و التي غالبا ما تكون معلومات تجميعية عن اداء النشاطات المتكررة.¹

2. 1-الانتقادات الموجهة للطريقة التكاملية للتصميم :

¹ ستيفن أ موسكوف ، مارك سيمكن ، نظام المعلومات المحاسبية لإتحاد القرارات ، مفاهيم و تطبيقات ، ص 66.

يؤخذ على هذه الطريقة ارتفاع تكاليف المصاحبة لها لم يستلزم من معدات تشغيل للمعلومات غاية في التعقيد مما يؤدي إلى عدم كفاية الموارد المتاحة للكثير من المؤسسة لتمويل مثل هذه الأنظمة.

وكما أوضحت إحدى الدراسات التي قامت بها الجمعية الوطنية الأمريكية للمحاسبين فإن هذه الطريقة تعد غير واقعية حتى بالنسبة للدول التي تعد رائدة في مجال التكنولوجيا المعلومات و التي تتوفر لدى مؤسساتها و رؤوس الأموال ضخمة و كوادر بشرية ذات مهارات عالية.

(2) - الطريقة الترابطية للتصميم :

2.1- أساس عمل الطريقة الترابطية :

نتيجة للانتقادات التي وجهت للطريقة التكاملية فقد ظهرت طريقة بديلة تتلاقى عيوب الطريقة السابقة و هي تعرف بالطريقة الترابطية و تقوم هذه الطريقة على الأركان نفسها التي تقوم عليها الطريقة التكاملية و المستوحاة أساسا من مدخل النظم المشتملة في اتجاه التصميم من أعلى إلى الأسفل و التماسك .

ومفهوم اتجاه التصميم لا يختلف عما هو عليه في ظل الطريقة الترابطية حيث يبدأ في ضوء الأهداف العامة للمؤسسة و ينتهي بالعمل على ربط مخرجات كافة الأنظمة الفرعية باحتياجات مختلف القرارات التي تتخذها المستويات الإدارية و التي تكفل تحقيق تلك الأهداف و بهذا فإن يتم تصميم كل من الأنظمة الفرعية وفقا لهذا الطريقة بصورة منفردة نظرا لصعوبة التصميم .

النظام الشامل كوحدة واحدة مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة التفاعل كل من الأنظمة الفرعية مع غيرها من الأنظمة.

و هذا يعني أنه وفقا لهذه الطريقة يقوم كل نظام فرعي في نظام المعلومات المحاسبي بالتشغيل أو التجهيز الذاتي للمعلومات الخاصة به مع التفاعل مع غيره من الأنظمة الفرعية من خلال شبكة الاتصال ليستكمل احتياجاته من المعلومات لتكون له القدرة على تلبية احتياجات كافة مستويات للمستخدمين من المعلومات.¹

2.2- مزايا الطريقة الترابطية للتصميم :

¹ عادل محمد الحسون، وخالد ياسين القيسي، النظام المعلومات المحاسبية، الجزء الأول، دار الكتاب و الوثائق، بغداد، 1991، ص 1250

تتميز هذه الطريقة بالعديد من المزايا يمكن تلخيص أهمها فيما يلي :

أ- بساطة شبكة الاتصال حيث تقتصر على الربط بين النظام الفرعي و لكل من مستخدمي ذلك النظام و الأنظمة الفرعية التي تتفاعل معه فقط و هذا يقضي على أحد الانتقادات الموجهة للطريقة التكاملية و المتمثلة في ربط المستخدمين بقاعدة واحدة للبيانات من خلال شبكة اتصال واحدة مما يجعل ذلك الربط أمرا غير واقعي لما يتطلبه من مهارات عالية في التصميم و أجهزة غاية في التعقيد.

ب- تعدد هذه الطريقة مناسبة في حالة انتشار مصادر البيانات المدخلة في مواقع متفرقة و يتطلب الأمر تشغيلها بمجرد وقوع الأحداث المرتبطة بها و دون الحاجة لتجميعها تمهيدا لتشغيلها مركزيا كما هو الحال في ظل الطريقة التكاملية.

ج- تتميز هذه الطريقة بالمرونة كافية في تصميم أنظمة فرعية جديدة أو تعديل أنظمة قائمة في وقت قصير و دون أن يؤثر ذلك على بقية الأنظمة الفرعية القائمة التي ينطوي عليها النظام الشامل.

2.3- عيوب الطريقة الترابطية :

يؤخذ على هذه الطريقة أن ما قد تنطوي عليه من مبالغة في استقلالية الأنظمة الفرعية مع صعوبة التعامل بينها قد تنتج عنه تعذر التنسيق فيما بينها و رغم ذلك فإن هذا الانتقاد يمكن التغلب عليه من خلال الاستعانة بعناصر ذات مهارات عالية في مجال التصميم مع الالتزام بركني التصميم المتمثلين في التماسك و اتجاه التصميم من أعلى إلى الأسفل.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل نستنتج ان التدقيق تكمن اهميته في كونه وسيلة تخدم العديد من الجهات في اتخاذ القرار فهو يساعد على تحقيق الاهداف المسطرة من خلال الاجراءات الرقابية من طرف المؤسسة والحاجة الى نظم المعلومات تزداد كلما كان هناك كما كبيرا من البيانات بهدف معالجتها وتفير المعلومات التي يمكن ان تحقق الفائدة لمستخدميها المتعددة كما تبين لنا ان التدقيق يقوم على مجموعة من مبادئ منها ما هو متعلق بركن الفحص و منها ما هو متعلق بركن التقرير كما انه ينطلق من مجموعة من الفروض كفرض توافر نظام الرقابة الداخلية.



الفصل الثاني:

دور التدقيق الداخلي في تقييم نظام المعلومات

المحاسبي

تمهيد:

ظهرت الحاجة للتدقيق الداخلي كما هو معروف بهدف اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب وقد ازدادت الحاجة إليها وتطورت وزادت فعاليتها وذلك بسبب كبر أحجام الشركات وتوسعها. وقد القى قبولاً كبيراً في الدول المتقدمة ، و قد أصبح من الضروري تطوير التدقيق الداخلي وتوسيع نطاق عمله ، بحيث يستخدم كأداة لفحص وامداد الإدارة بالمعلومات و منه سنتطرق في فصلنا هذا لمدى اهمية التدقيق داخلي في المؤسسة و تقويم مدى فعالية الأساليب الرقابية ، نطاق و آلية عمل التدقيق الداخلي و من خلال ذلك قسمنا الفصل الى مبحثين كما يلي:

المبحث الاول: اهمية التدقيق الداخلي في المؤسسة .

المبحث الثاني: دور التدقيق الداخلي في تقييم نظام المعلومات المحاسبي.

المبحث الأول: أهمية التدقيق الداخلي في المؤسسة

ان للتدقيق الداخلي دورا هاما في توجيه عمليات الشركات نحو النجاح بحيث تساعد في فحص نشاطات المالية و تقييمها سواء كانت إدارية او تشغيلية و تزويد أفراد الإدارة على كل المستويات بالمعلومات اللازمة للمساعدة في الضبط و الحماية للأصول و العمليات التي تقع تحت مسؤوليتهم.

المطلب الأول: خصائص التدقيق الداخلي:

يتميز التدقيق الداخلي بالخصائص التالية¹:

- وظيفة تقييم مستقلة: أي أن يكون المدقق الداخلي مستقلا عن الأنشطة التي يقوم بتدقيقها؛
- وظيفة استشارية: حيث تعمل على تزويد إدارة ومجلس إدارة الشركة بالتحليلات والاستشارات والدراسات والاقتراحات المناسبة في الوقت المناسب؛
- وظيفة تأكيدية: بناء على تقدير المخاطر، يعمل التدقيق الداخلي على تقييم كفاية وفعالية النظام الرقابة الداخلية، وبناء على نتائج تقدير المخاطر، لتطمئن الإدارة بأن هذه المخاطر مفهومة ويمكن التعامل معا بشكل مناسب.
- وظيفة موضوعية: أن يقوم المدقق بأداء عملة دون تمييز أو تحيز ويمارس العدالة والتجرد في جمع وتقييم الأدلة والإثبات والنتائج وتعتبر خاصية أساسية فهي تسما للمدقق أن يوفر خدمات التأكد والاستشارة للإدارة وجميع الأطراف ذات المصلحة في الشركة.

¹- الذهبي وردة، بن بيه ميمونة، التدقيق الداخلي وعلاقته بجودة الأداء في المؤسسات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التدقيق، جامعة أحمد دراية أدرار- الجزائر، ميدان علوم اقتصادية و التسيير و علوم تجارية، 2016-2017، ص 17.

المطلب الثاني: أهداف التدقيق الداخلي

لقد ظهرت الحاجة إلى التدقيق الداخلي من خلال زيادة أنشطة المؤسسة وتشغيلها، فكانت تضع مجموعة من الإجراءات و السياسات و تقوم بإرسال الأفراد للتأكد من مدى إتباع تلك الإجراءات والسياسات و حمايتها من أي انحراف، حيث يسعى التدقيق إلى التأكد من صحة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والسجلات حيث يمكن الاعتماد عليها كأساس سليم لرسم السياسات والمحافظة على أموال المؤسسة وموجوداتها من التلاعب والضياع، و بصفة عامة يمكن تقسيم أهداف التدقيق الداخلي إلى هدفين هما هدف الحماية و هدف البناء¹.

هدف الحماية: حيث يتم القيام بأعمال الفحص والمطابقة والأداء الفعلي والمعايير الموضوعية مسبقا لكل من سياسات الشركة والإجراءات المحاسبية كذا نظم الضبط الداخلي ، سجلات المؤسسة وقيمها وأنشطة التشغيل.

هدف البناء: ويعني اقتراح الخطوات اللازمة لتصحيح الفحص والمطابقة وتقديم النصح للإدارة و على ذلك يعمل المدقق الداخلي إلى تحقيق مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات والخطط الموضوعية و التحقق من مدى سلامة إجراءات حماية الأصول.

إضافة إلى هذه الأهداف يمكن ذكر أهداف أخرى للتدقيق الداخلي من بينها²:

التحقق من مدى الالتزام بسياسات و اجراءات الرقابة الداخلية؛

التحقق من مدى كفاءة و فاعلية الأداء داخل أقسام المشروع والإدارات

ولتحقيق هذين الهدفين فعلى المدقق الداخلي أن يقوم بالاتي :

1 عيد الفتح الصحن، محمد السيد سرايا، الرقابة والمراجعة الداخلية على المستوى الجزئي والكلبي، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، 1998.
2 أقاسم عمر، التدقيق المالي والمحاسبي، مطبوعة دروس مقدمة لطلبة سنة أولى ماستر، تخصصي تدقيق ومراقبة التسيير وجباية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار. ص 19.

التأكد من صحة وسلامة العمليات واكتشاف الأخطاء؛

حماية أصول المشروع

المطلب الثالث: مراحل التدقيق الداخلي

تتميز التدقيق الداخلي بكونها تتبع نفس المنهجية مهما كان الهدف المسطر، ويستخدم في ذلك تقنيات معترف بها تخضع إلى قواعد محددة يستوجب احترامها لتحقيق عمل واضح، وفعال وتتكون مهمة التدقيق الداخلي من ثلاثة مراحل أساسية كما يلي¹:

أولاً : مرحلة التحضير للمهمة: إن مهمة التدقيق الداخلي تستوجب تحضيراً جيداً حتى يتمكن لها من تحقيق أهدافها المسطرة والتي تعتبر بمثابة الإطار الذي يحدد مجال تدخلها فمهمة التدقيق الداخلي تبدأ غالباً برسالة الإدارة العامة للمؤسسة الأمر بالمهمة إلى مصلحة التدقيق الداخلي

- الأمر بالمهمة : يتمثل الأمر بالمهمة في الوثيقة المستلمة من طرف الإدارة العامة للمؤسسة إلى مصلحة التدقيق الداخلي من أجل اعلام المسؤولين بالانطلاق في عملية التدقيق فالأمر بالمهمة يحدد الأهداف المراد تحقيقها من طرف التدقيق الداخلي الصالح للإدارة العامة، كما يمكن لهذا الأمر أن يحدد العلاقة بين القائمين بعملية التدقيق والأشخاص أو المصلحة أو حتى الهيكل محل التدقيق لتفادي أي غموض. أما من حيث الشكل فيستحسن أن يكون الأمر بالمهمة لا يفوت الصفحة الواحدة، كما يمكن أن يكون على شكل أمر شفهي في حالة ما إذا كانت المؤسسة صغيرة نسبياً كما تجدر الإشارة إلى أن الطالب الخدمات التدقيق الداخلي يستطيع أن يكون غير الإدارة العامة للمؤسسة على سبيل المثال رئيس مصلحة معينة ولأسباب ما يتطلب تدقيق المصلحة، ففي هذه الحالة يستحسن أن يكون هذا الأمر موقع من طرف الإدارة العامة ولو كنوقيع ثانياً، ذلك لإعطاء صلاحيات أكثر للتدقيق الداخلي واستقبال أحسن وتسهيلات عند القيام بعملهم.

- خطة التقارب: هي وثيقة تظهر في شكل جدول يقوم بتنسيق النشاط (الوظيفة أو الاجراء) الخاضع للتدقيق إلى مجموعة أعمال أولية سهلة الملاحظة، كما يتطلب خطة التقارب في هذه المرحلة

¹ شعباي لطفي، المراجعة الداخلية مهمتها لمساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة، مذكرت ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر، 2004 غير منشورة، ص 78-79.

- تقسيم النشاط إلى أعمال أولية .

- الإشارة إلى الهدف والفائدة من الأعمال الأولية، وتظهر خطة التقارب في جدول من عمودين يبين الأعمال أو العمليات الأولية وأهدافها

- **تحديد موقع الخطر:** يقوم المدقق بتحديد مواقع الخطر وتعريفها وتقييم للوسائل التي تم وضعها للتحكم في الخطر المقبول والحد من الخطر غير المقبول، والكشف عن المشاكل والنقائص وتقديم التوصيات لمعالجتها، ويسمح ذلك بتنظيم مهمة التدقيق الداخلي من خلال تحديد النقاط التي يجب التعمق في تحليلها بهدف إعداد برنامج التدقيق .

التقرير التوجيهي¹: يعرف التقرير التوجيهي أسس تحقيق مهمة التدقيق الداخلي وحدودها ويعرض الأهداف التي يجب الوصول إليها من طرف التدقيق الداخلي والمعنيين بها.

فاختيار اتجاه مهمة التدقيق يكون انطلاقا من جدول القوة والضعف الذي يولد في النهاية التقرير التوجيهي والذي يكون محضي من طرف مسؤول التدقيق.

كما أن هذا التقرير قابل للتعديل، ذلك بعد التشاور مع الأشخاص المعنيين بالتدقيق والطالين له وحتى يستطيع التقرير التوجيهي لمهمة التدقيق من تحقيق الأهداف المسطرة، عليه أ يأخذ بعين الاعتبار النتائج المستخلصة من جدول القوى والضعف.

ثانيا: مرحلة تنفيذ المهمة: ينتقل المدقق الداخلي إلى الميدان للقيام بأعمال التدقيق وتبدأ هذه المرحلة باجتماع افتتاحي بهدف معالجة مخطط عملية التدقيق، ويتم من خلاله الاعلان عن نهاية مرحلة التحضير وبداية مرحلة العمل الميداني، والحصول على أكبر قدر من الوثائق الضرورية للاطلاع عليها خلال الاجتماع للتعريف بفريق التدقيق والأطراف التي مستخضعة للتدقيق، وتعتمد مرحلة التنفيذ على عدة مراحل:

- **مخطط التدقيق:** وهو مخطط الفحص وهو وثيقة الغرض منها تحديد أعمال المصلحة الخاضعة للتدقيق وتقييمها وتميز بكونها:

¹ محمد أمين مازوني، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدلالية لدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر، 2011، ص 120.

- وثيقة تعاقدية تربط بين مصلحة التدقيق والإدارة تهدف إلى تقييم مهمة التدقيق الداخلي - برنامج عمل الغرض منه تقسيم أعمال التدقيق بين مختلف أعضاء فريق التدقيق حسب مؤهلاتهم وحسب الزمن .

- **العمل الميداني¹**: يقوم المدقق بإتباع منهجية محددة :

- يقوم بتقسيم تنابعي ومنطقي للعمليات بهدف تحديد المخاطر .

- حدد المدقق أهدافها التقرير التوجيهي) ويقوم بإعداد برنامج العمل .

- لكل نقطة من برنامج العمل يقوم بإعداد قائمة إسقصاء خاصة .

- يجيب عن الأسئلة من، ماذا، أين، متى، وكيف، لكل نقطة رقابة .

- يقوم بالتدقيق في قائمة الاستقصاء .

- يقوم بإعداد مقابل كل الصعوبات أو العقبات التي يصادفها ورقة إبراز وتحليل المشاكل، ثم يقوم بعملية الملاحظة سواء الملاحظة الحالية أي الملاحظة المادية المباشرة لما حوله والتي تساعد على الحكم على جودة التنظيم وطرق العمل الميداني أو عن طريق الملاحظة الخاصة والتي تتعلق باختيار العمليات أو الاجراءات المرتبطة بفترات معينة انطلاقا من مناطق الخطر أو قوائم الاستقصاء لمعرفة كيفية حدوثها ومدى التحكم فيها .

- **قوائم الاستقصاء**: وهي وثيقة مهمتها تحديد الاجراءات الخاصة والضرورية للرقابة الداخلية بالنسبة لكل وظيفة وتعرض النقاط التي يجب فحصها عن طريق استخدام الأسئلة المغلقة أو المفتوحة .

- **التوصيات**: هي هدف التدقيق الداخلي إذ يقوم المدقق بتقديم التوصيات لتفادي تكرار المشاكل في المستقبل وذلك عن طريق تحديد عناصر الرقابة الداخلية التي يجب تحسينها وتعديلها للرجوع إلى الحالة الطبيعية والتحكم في العمليات و تحقيق جودة وفعالية اجراءات الرقابة الداخلية .

ثالثا: المرحلة النهائية تعتبر هذه المرحلة كمرحلة أخيرة لمهمة التدقيق الداخلي والتي تنتهي للمهمة بإعطاء تقرير نهائي سليم لطالب خدماته .

¹ محمد أمين مازوني، نفس المرجع السابق، ص 121

- **هيكل التقرير** : يتكون هيكل التقرير من المشاكل المذكورة في ورقة ابراز وتحليل المشاكل من جهة والنتائج المذكورة في ورقة التغطية فيما يخص النقاط الايجابية ومن جهة أخرى كما يعتبر مساس لتحضير التقرير النهائي للمهمة

- **العرض النهائي**: يتمثل هذا الأخير في العرض الشفهي للملاحظات التي يراها المدقق المسؤول بمهمة التدقيق الداخلي هامة أو أساسية لأهم المسؤولين للمصالح محل التدقيق ، إذ يتم هذا العرض بعد إنهاء المدقق العمل الميداني.

- **تقرير التدقيق الداخلي**: بعد انتهاء التدخل يرسل التقرير النهائي للتدقيق الداخلي لأهم المسؤولين المعنيين والإدارة الإعلام هم بنتائج التدقيق المتعلقة بقدرة التنظيم محل التدقيق بالقيام بمهامه مع ذكر المشاكل من أجل تحسينها، ويعتبر هذا التقرير من أهم الوثائق التي تحضرها مصلحة التدقيق الداخلي.

المبحث الثاني: دور التدقيق الداخلي في تقييم نظام المعلومات المحاسبي

المطلب الاول: نطاق التدقيق الداخلي

معظم الإدارات حاليا تعتمد على وظيفة التدقيق الداخلي في تعزيز نظام الرقابة الداخلية لديها، حيث أن وظيفة التدقيق الداخلي مفهومها الحديث أصبحت تمارس أنشطتها في معظم مختلف أجزاء التنظيم دون استثناء وتراجع كافة العمليات الإدارية والمالية والتشغيلية، فإنه يمكن القول بأن التدقيق الداخلي لا يقتصر على فحص وتقييم نظم المراقبة الموضوعية لتحقيق الكفاية والفعالية بل يبلوغ الاهداف بل أصبح يتسع ليشمل ايضا تقييم الاهداف نفسها.

ونجد أن المدقق الداخلي اتسعت اهتماماته لرفع توصيات الى الادارة العليا تتعلق بتحسين الاداء، ولا تقتصر هذه الاهتمامات على التقرير عن فعالية الاداء الحالي، أي أن المدقق الداخلي في هذه الحالة سوف يوجه عناية الادارة العليا إلى كيفية معالجة الانحرافات وليست الاشارة إليها فقط مع ترك الأمر للإدارة العليا في شأن تدبر معالجته.

يتضمن نطاق التدقيق الداخلي فحص وتقييم كفاءة وفعالية الأداء وذلك بالنظر الى¹:

-مراجعة النظام المحاسبي ونطاق الرقابة الداخلية بالإضافة الى الاشراف على الأعمال ووضع التوصيات اللازمة بشأن المدققين الداخليين.

-مراجعة النظم الموضوعية للتأكد من الالتزام بالسياسات المخططة والاجراءات والقوانين واللوائح التي يكون لها تأثير جوهري على العمليات والتقرير.

-فحص الكفاءة الاقتصادية والإدارية وفعالية العمليات بالإضافة إلى الضوابط الغير إدارية بالمؤسسة.

-مراجعة وسائل الحفاظ على الأصول والتحقق من وجود تلك أصول كلما كان ذلك ممكنا

-فحص المعلومات المالية والإدارية وقد يتضمن ذلك مراجعة الوسائل المتعلقة بتحديد وقياس وتصنيف وإعداد التقارير الخاصة بالمعلومات والاستفسارات عن بنود المحددة بالإضافة إلى الفحص التفصيلي للعمليات والارصدة والاجراءات.

¹ رضا خلاصي، مرام المراجعة الداخلية للمؤسسة، دار هومة، الجزائر، 2013، صص 53،54.

-مراجعة العمليات أو البرامج للتأكد من أن النتائج تتماشى مع الاهداف الموضوعية وما إذا كانت العمليات والبرامج تنفذ كما هو مخطط

المطلب الثاني: الخدمات التي يقدمها التدقيق الداخلي

يقدم التدقيق الداخلي العديد من الخدمات أهمها¹:

-**خدمات وقائية:** وهي عبارة عن مجموعة من الاجراءات التي يضعها المدقق الداخلي في الشركة لتحقيق الحماية الكاملة للأصول والممتلكات من السرقة أو الاختلاس أو الهدر، وحماية السياسات المختلفة في الشركة من تحريفاتها أو تغييرها دون مبرر.

-**خدمات تقييمية:** وتمثل في السياسات والاجراءات الي يستخدمها المدقق الداخلي في مجال قياس وتقييم مدى فعالية الرقابة الداخلية المطبقة داخل الشركة، وقد يستخدم المدقق الداخلي نفس الأدوات التي يستخدمها المدقق الخارجي بالتعاون معا بما في ذلك من تسيير لمهمة كل منهما.

-**خدمات إنشائية:** وتمثل في دور التدقيق الداخلي في مساعدة إدارة الشركة على توفير البيانات والمعلومات اللازمة في مجال تحسين الأنظمة الموضوعية داخل الشركة سواءاً كانت هذه الانظمة إدارية أو مالية.

-**خدمات علاجية:** وتمثل في الاجراءات والأساليب التي يستخدمها المراجع الداخلي في مجال تصحيح الاخطاء التي يكتشفها أو التوصيات التي يتضمنها تقرير مراجعته والخاصة بإصلاح وعلاج أوجه القصور في مختلف نظم الشركة².

المطلب الثالث: دور التدقيق الداخلي في تحسين نظام معلومات المحاسبي

إن العلاقة بين التدقيق الداخلي و نظم المعلومات المحاسبية يتبين أن للتدقيق الداخلي مساهمة كبيرة ، و دور فعال و ذلك من خلال تقليل الأخطاء هذه الأخيرة ، و مكانية الحد من الأخطار من خلال بناء نظام رقابة سليم لهذه البيئة و من أجل القيام بعملية التدقيق بكفاءة لتمكين مراجعة الحسابات من القيام بواجباته بالكفاءة او نظام

¹ لخضر أوصيف، دار المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات، مذكرة ماجستير في علوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010، غير منشورة، ص ص65-66.

² لخضر أوصيف، المرجع السابق، ص66.

المهنية المتطلبة منه بحسب المعايير الدولية و المحلية للتدقيق ، و اذا كان استخدام الحاسوب المعالجة الآلية يساهم في حماية المؤسسة و يؤكد على سلامة المخرجات في هذا النظام و في تحقيق الأهداف الموضوعية بفاعلية و التأكد بأن الموارد المتوفرة في المؤسسة تستخدم بكفاءة و من هنا عملية التدقيق هي عملية منظمة للحصول أيضا على أدلة تتعلق بتأكيد الإدارة على البيانات المالية و تقييم هذه الأدلة بصورة موضوعية من أجل التحقيق من مدى مطابقة تأكيدات الإدارة للمعايير الموضوعية و توظيف النتائج للأطراف ذات العالقة و يجب على المدقق أن يبلغ كال من الإدارة العليا للمؤسسة و مجلس إدارتها بأي مواطن ضعف جوهري في نظم الرقابة الداخلية أثناء عمليات فحص التقارير المالية و التي لم يتم معالجتها ، أو تصحيحها قبل فحصها و يفضل أن تتسم الاتصالات بين المدقق و المنشأة محل التدقيق في صورة تقرير مكتوب ، حتى يمكن تفادي احتمال سوء الفهم و ، اذا اكتفى المراجع بتبليغ المسؤولين بالمنشأة شفويا فعليه أن يشير إلى ذلك بكتابة ملحوظة في أوراق ملء التدقيق.

نجد أن التدقيق الداخلي له دور كبير لنظم المعلومات المحاسبية ، و ذلك لتقليل مخاطر التدقيق إلى المستوى الأدنى المقبول.

خلاصة الفصل:

يعتبر التدقيق الداخلي وظيفة داخلية تابعة مباشرة الى ادارة المؤسسة ووسيلة وقائية اذا يساعد العاملين على اداء مهامهم بكفاءة و فعالية من خلال تدارك النقائص الموجودة على مستوى الأنظمة و الاجراءات و تعزيز نقاط القوة و تدعيمها حيث يمكن من الحصول على معلومات موثوقة و ذات جودة و نوعية عالية يمكن الاعتماد عليها في صنع القرارات المناسبة.



الفصل الثالث

دراسة حالة لمكتب الخبير المحاسبي

بعين تموشنت

تمهيد:

من أجل تدارك أي نقص قد يلحق بالبحث، و للإجابة عن التساؤلات المطروحة في إشكالية الدراسة، قمنا بإجراء دراسة ميدانية بمكتب الخبير المحاسبي للوقوف على مختلف مراحل التدقيق، وبما أن تقييم نظام الرقابة الداخلية من أهم المراحل التي يقوم بها الخبير المحاسبي من خلال إعداد التقرير النهائي الذي يمكن من تبيان الدور الذي يقوم به الخبير في تقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة .

ولتحقيق ذلك يتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين تتمثل في :

المبحث الأول: تقديم مكتب الخبير المحاسبي.

المبحث الثاني: مهام الخبير المحاسبي المتعلقة بالتدقيق وعلاقتها بنظام المعلومات المحاسبي.

المبحث الاول: تقديم مكتب الخبير المحاسبي

يقوم الخبير المحاسبي بتدقيق مؤسسة معينة بإجراءات متعلقة بالطريقة قانونية التي ينص عليها القانون التجاري و المحاسبية التي تتبعها الخبير المحاسبي كما سنقوم بتقديم لمحة عن مكتب الخبير المحاسبي و هذا ما سنتطرق اليه في هذا المبحث.

المطلب الاول: الإجراءات التي يقوم بها الخبير المحاسبي حسب القانون التجاري ومهنة المحاسبة

تتمحور مهام الخبير المحاسبي حول ثلاث واجبات شرعية :

- 1) مراقبة انتظام ومصداقية الحسابات السنوية .
- 2) التأكد من احترام الإجراءات الشرعية والقانونية التي تسير حياة المؤسسة المراقبة.
- 3) المهام الخاصة بالتعريف برأيها و ملاحظته لأجهزة المؤسسة المراقبة و في بعض الأحيان للسلطات المعنية.
- 4) لبلوغ الأهداف المسطرة على الخبير المحاسبي أن يتعرف ويقدر في أجل محدود جدا لكتلة المعلومات التي هي جد مهمة ومختلفة .
- 5) حجم وتعقد لكتلة المعلومات، وضيق الوقت المحدد لها كنتيجة لذلك يلزم المهنيين الحذرين وينذر باتخاذ طريقة عقلانية، والتي تسمح له بجمع أكبر عدد ممكن من الأدلة اللازمة للتعبير عن رأيه .

هذه الطريقة تتركز على الإجراءات الآتية :

أ) إجراءات الدخول إلى المهنة .

ب) التعرف على المؤسسة المراقبة بصفة عامة .

ج) فحص وتقييم المراقبة الداخلية .

د) مراقبة الحسابات .

أولاً: التعرف على المؤسسة المراقبة بصفة عامة

قبل بداية مراقبة الحسابات على الخبير المحاسبي معرفة الوقائع الاقتصادية والمالية والقانونية المحاسبية للمؤسسة المراقبة و الهدف من هذه المرحلة هو الحصول على المفاهيم الكافية لخصوصيات المؤسسة المراقبة:

- تحديد الأخطار العامة المتعلقة بخصوصيات المؤسسة المراقبة التي بإمكانها التأثير على الحسابات أو على اتجاه وتخطيط المهمة .

- على الخبير المحاسبي أن يبحث عن المعلومات التي تخص المجالات التالية: طبيعة النشاط، قطاع النشاط، هيكل المؤسسة، التنظيم العام، السياسات، التنظيم الإداري والمحاسبي، والاطلاع على القانون الأساسي .

- تقديم المؤسسة بصفة عامة: التسمية الاجتماعية، المراجع، الهيكل العامة، عنوان الوحدات، لمحة تاريخية، المسيرين والأشخاص التي يتصل بها في المؤسسة.

ثانياً: فحص وتقييم المراقبة الداخلية :

إن إمكانيات الخبير المحاسبي محدودة مادياً نظراً لعدد الأحداث التي من الواجب أن يضمن شرعيتها

ومصداقيتها، يجب أن يتحقق مسبقاً من كفاءات الجهاز المحاسبي للمؤسسة المراقبة وقدرتها على القيام بأحوال مالية ناجحة، للحصول على ضمانات كافية من الجهاز المحاسبي (أو منظمات محاسبية وإدارية) فيما يخص شرعية ومصداقية الحسابات من واجب الخبير المحاسبي التركيز على النقاط التالية: احترام الأشكال الشرعية والقانونية، مستوى نوعية المراقبة الداخلية.

1- احترام الأشكال الشرعية والقانونية :

- على الخبير المحاسبي أن يتحقق من مسك التوقيعات والتحديث المستمر للدفاتر والسجلات الشرعية والقانونية منها: اليومية العامة، دفتر الجرد، دفتر الأجور، اليومية، سجل تداول المجالس العامة، سجل تداولات مجلس الإدارة أو الحراسة، كل السجلات المفروضة من طرف القانون المعمول به، يتحقق من المسك المنتظم لسجل الحضور لمجلس الإدارة أو الحراسة حسب الحالات .

- يتحقق من احترام قواعد التقديم والتقييم المنشورة في النظام المحاسبي المالي والمخططات المهنية.
- يتحقق من احترام القواعد الأساسية المنصوص عليها سواء من طرف النظام المحاسبي المالي أو القانون التجاري لاسيما: دوام الطرق، استقلالية النشاطات، استمرارية الاستغلال، التكلفة التاريخية، عدم التعويض، الحذر .

2-الفحص وتقدير المراقبة الداخلية :

- يقدر الخبير المحاسبي إمكانية الأنظمة وإجراءات المؤسسة المراقبة التي يتولد منها أحوال مالية التي تقدم مستوى عالي من المصدقية .
- الحتميات التي تخضع لها المراقبة الداخلية تتمثل في أمرين: يرتبط البعض بمبادئ التحقيق عن طريق الأنظمة والإجراءات التي بدورها تأخذ من تسجيلاتها واسترداداتها الخاصة ، البعض الآخر لقواعد التعريف وفصل المهام والمسؤوليات التي ستبث للتطبيق والتقنية الإدارية وهي كيفية بحجم المؤسسات .
- إن تقدير المراقبة الداخلية يجب أن يسمح للخبير المحاسبي: تعريف المراقبات الداخلية التي يركز عليها، الكشف عن نسبة الغلطات في معالجة المعطيات من أجل تقليص برنامج مراقبة الحسابات المناسبة.
- إن دراسة وتقييم المراقبة الداخلية يركز على المكونات الأساسية الآتية: نظام التنظيم، نظام التوثيق والإعلام، نظام الأدلة، الوسائل المادية للحماية، الموظفين، نظام المراقبة.

(أ)-**نظام التنظيم:** يتمثل في: تعريفات المسؤوليات، تفرقة المهام التي يجب أن تقوم على أساس التنفيذ المتبادل للمهمة، تفرقة المهن التي تقوم على عدم الإجماع بين العملي مثل المصلحة التجارية و مصلحة الإنتاج و الإشهار، الحماية أو الاحتفاظ مثل أمين الصندوق، أمين المخزن، الحارس الصيانة، التسجيل، وصف المهن التي تتمثل في الدقة مكتوبة على مستوى التنفيذ كل من مصدر المعلومات المستوجب معالجتها، كيفية معالجتها، مدة المعالجة

(ب)- **نظام الإعلام والتوثيق:** لكي يكون نظام التوثيق والإعلام مقنعا يجب عليه أن يتضمن ما يلي: إجراءات مكتوبة مستحدثة يوميا والتي تحدد بوضوح، الوثائق دعائم الإعلام، وثائق الإجراءات .

(ج) - نظام الأدلة: يجب على هذا النظام أن يسمح بالتأكد من أن ال يسمح بتجديد، وتنفيذ وتسجيل إلا الصفقات التنظيمية والمناسبة، كل صفقات الانطلاق والتنفيذ أو التسجيل مكشوفة في أحسن الآجال .

إن العناصر التالية تكون من نظام الأدلة نظاما مقنعا: المراقبة المتبادلة للمهام (فصل المهام)، تنظيم المحاسبة، وسائل الإعلام الآلي، شبه ترقيم ومراقبة المقتطفات، المراقبة التلقائية للنسب، التقارير، ترتيب الوثائق .

(د) - الوسائل المادية للحماية : تتمثل في : الجدران، الأبواب، الحواجز، الخزائن المخصصة للسهولة الدخول المحمي تكون وسائل مباشرة للحماية ضد السرقة، الخسائر، التبذير ...

إذن كل الوسائل التي تهدف مباشرة أو غير مباشرة إلى الحماية: الوسائل الجسدية، الوسائل المادية، الوثائق، بطاقات، قاعات الإعلام الآلي .

(هـ) - الموظفين: الموظفين ذوي الكفاءة والمكونين للقيام بالمهام المكلفين بها، ذوي الضمير المهني يزيد من ثقة الخبير المحاسبي حول الأحوال المالية التي تعرض عليه للفحص، للتأكد من كفاءات الموظفين، يجب على الخبير المحاسبي تقييم ما يلي: إجراءات التجديد، التكوين الأولي والمستمر، سياسة الأجور، المراقبة والتقييم الدوري للنشاط .

(و) - نظام الإشراف على المراقبة :

- تقييم المراقبة الداخلية يمر على الأحوال الآتية : فهم ووصف الأنظمة المهمة، تأكيد الفهم بواسطة تحليلات، إبراز نقاط قوى و ضعف الأنظمة، التحقق من سير ودوام النقاط القوية، التقييم النهائي والتأثير حول مهمة التخليص .

- يشير التخليص حول تقييم المراقبة الداخلية إلى ما يلي: النقائص الملحوظة على السير (حول الإدراك إذا ما اقتضى الأمر) للأنظمة والإجراءات، التأثيرات الممكنة حول الحسابات السنوية، التأثير حول برنامج مراقبة الحسابات .

- يجب أن تكون نتائج دراسة وتقييم المراقبة الداخلية مسجلة في ملفات العمل، وفي تقرير موجه إلى مسيري المؤسسة المراقبة .

- يجب على التقرير حول المراقبة الداخلية الموجه إلى مسيري المؤسسة المراقبة أن يبرز انحلال والنقائص الملحوظة بالإضافة إلى اقتراحات التحسين والنصائح، كلما كان ذلك ضروريا .
- يجب أن يعالج وصف نقاط الضعف، نتيجة وتأثير هذا الضعف على الحسابات السنوية، رأي ونصائح تسمح التغلب عليها، مرفق محتمل، المكان والتاريخ والإمضاء .
- قد يجد الخبير المحاسبي نفسه يستخلص عند وصوله إلى هذا المستوى من المهمة إلى رفض شهادة الحسابات إذا كانت المراقبة الداخلية تحتوي على نقائص من الأحوال المالية المنتجة عديمة المصادقية

ثالثا: مراقبة الحسابات

- إن الهدف من هذه المرحلة المهمة هو جمع عناصر مقنعة كافية لإبداء رأي حول الحسابات السنوية .
- إن امتداد طبيعة المراقبات المستعملة في الحسابات تعود للمرحلتين السابقتين المعرفة العامة للمؤسسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية .
- يجب على برنامج مراقبة الحسابات أن يكون مخففا أو ممتدا حسب درجة الثقة التي يمنحها الخبير المحاسبي إلى آلة المحاسب، و إلى الأنظمة والإجراءات المعمول بها .
- يمكن تحرير برنامج المراقبة على ورقة عمل خاصة ومنظمة كما يلي: قائمة المراقبات للإنجاز يجب أنتكون هذه المراقبات معالجة بالتفصيل حتى يتمكن المساعدين بتنفيذها، امتداد النموذج مع مراعاة عتبة المفهوم، الإشارة إلى انجاز المراقبة، مرجع في ورقة العمل أين تم اسناده إلى المراقبة، المشاكل المتعرض لها الإشارة إليها ضرورية أثناء المراقبة.
- للحصول على العناصر والأدلة الضرورية للتعبير عن الرأي، بحوزة محاسبة الحسابات مختلف التقنيات و التي يجب عليه أن يتركها أو يوحدتها حسب الحسابات أو الجزء المراقب تتمثل في: المفتشية المادية والملاحظة والتي تقوم بفحص الأصول والحسابات أو مراقبة طريقة تنفيذ الإجراء، فحص المستندات، المراقبات الجبرية العددية، التحليلات، تقييمات، تقارب وتقسيمات، الفحص التحليلي .

- يجب أن تسمح مراقبة الحسابات من التأكد على أن كل العناصر صحيحة ودقيقة ومطبقة حسب المبادئ المتعارف عليها .
- حتى يتمكن من إبداء رأيه، يجب على الخبير المحاسبي التأكد من أن الحسابات السنوية موافقة مع خلاصاته ومعرفته بالمؤسسة، وانها تبرز بطريقة صحيحة قرارات المسيرين وتعطي صورة مخلصه لنشاطه وحالته المالية .
- إن الميزانية، حسابات النتيجة والمرافق تتطابق مع معطيات المحاسبة، وهي مقدمة حسب مبادئ المحاسبة والقانون الساري المفعول مع الأخذ بعين الاعتبار الأحداث السابقة لتاريخ انتهاء .

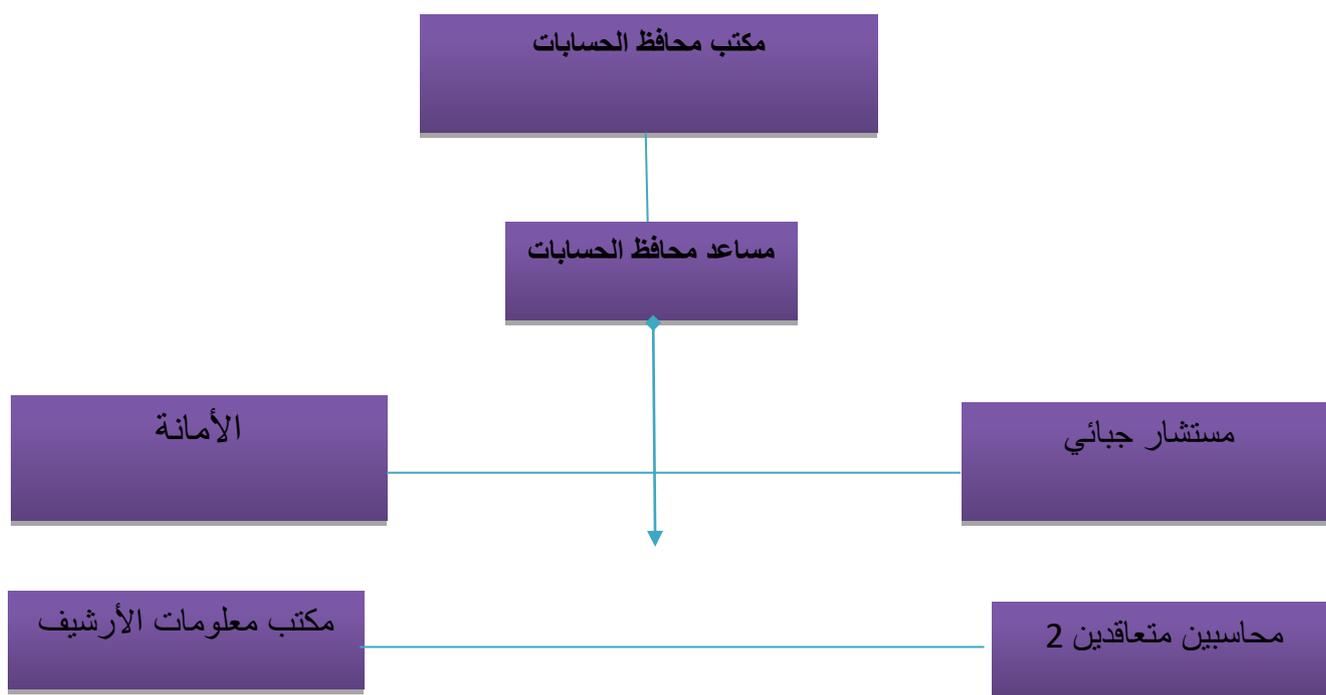
المطلب الثاني: تقديم مكتب الخبير المحاسبي.

سوف نقوم في هذا المبحث بالتطرق إلى المكتب محل الدراسة من خلال تعريفه، وتقديم الهيكل التنظيمي لهذا المكتب، والخدمات التي يقوم بها .

يقوم الخبير المحاسبي تأدية اليمين بالمحكمة المختصة إقليميا (محكمة عين تموشنت)، كما يسجل لدى مفتشية الضرائب بهدف بداية عمله بصورة قانونية من خلال إصدار رئيس مفتشية الضرائب، ،حيث يقوم بتسديد مبلغ الاشتراك السنوي لدى الغرفة ومن هنا يصبح مسجل في جدول الغرفة الوطنية كما يتميز المكتب بالجدية والانضباط والالتزام في الخدمات التي قدمها ويقدمها لزيائنه وهي ذات جودة عالية، كما قام صاحب المكتب بالترخيص الميداني لدى رئيس المصنف الوطني للخبراء المحاسبين .

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمكتب الخبير المحاسبي

الشكل رقم 04: الهيكل التنظيمي لمكتب الخبير المحاسبي



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات مكتب الخبير المحاسبي .

المبحث الثاني : مهام الخبير المحاسبي المتعلق بالتدقيق وعلاقتها بنظام المعلومات المحاسبي

المطلب الاول: الخدمات التي يقوم بها الخبير المحاسبي

إن المكتب ينشط في مجال الميدان المالي والمحاسبي بحيث يقوم بما يلي :

- مسك المحاسبة والمتابعة الجبائية والمحاسبية للأشخاص الطبيعيين كالمحامي والصيدلي، والأشخاص المعنويين كالمؤسسات، والتصريحات الجبائية الشهرية إعداد الميزانيات الختامية والقوائم المالية وكل الأعمال الدورية لزيائته .
- تقديم خدمات تتمثل في استشارات جبائية كما تتضمن عمليات الطعن لدى مختلف اللجان (دائرة، ولاية، وطنية) .
- يقوم المكتب بالمصادقة على حسابات المؤسسات سواء كانت مؤسسة ذات مسؤولية محدودة أو مؤسسة مساهمة أو جمعيات ثقافية، اجتماعية، أو مهرجانات ولأئية .
- يقوم بإعداد خيرات قضائية في مجال محاسبة وهذا بناء على حكم قضائي صادر من المحكمة أو المجلس يتم من خلاله تعيين خبير في قضية ما .
- كما يقوم بعملية الرقابة القانونية المستقلة وذلك بالإدلاء بشهادته على صحة الحسابات السنوية والتحقق من المعلومات المعطاة في تقرير مجلس الإدارة الخاص بالتسيير، وذلك دون التدخل في تسيير المؤسسة، بالإضافة إلى خدمات التصفية للمؤسسات التي أنهت نشاطها إداريا أو لأسباب أخرى كالإفلاس مثلا .

المطلب الثاني : تقديم القوائم المالية

سيتم في هذا المطلب تقديم القوائم المالية للمؤسسة "ا" سنة 2014

الجدول رقم 1: ميزانية أصول المؤسسة في 2014/12/31

| ملاحظات | N-1 | N | الإهتلاكات والمؤونات | المبلغ الصافي | الأصول |
|---------|-----|------------|-------------------------|---------------|----------------------------------|
| | | | | | -اصول غير جارية |
| | | | 000 143 | 143 000 | -اصول غير ملموسة |
| | | 23 758 409 | 7 041 767 | 31 800 176 | -اصول ثابتة الارض |
| | | 21 554 559 | 25 108 081 | 46 668 635 | -موجودات ثابتة ملموسة |
| | | | | | -اصول ثابتة تحت الامتياز |
| | | | | | -اصول قيد التنفيذ |
| | | | | | -الاصول المالية |
| | | | | | -الاوراق المالية المحتسبة باسهم |
| | | | | | حقوق الملكية الاخرى |
| | | | | | -الذمم المدينة ذات الصلة |
| | | | | | -الاوراق المالية الاخرى المحجوزة |
| | | 7 000 600 | | 7 000 600 | -القروض و الاصول النهائية |
| | | | | | الاخرى |
| | | | | | -الضريبة |
| | | 5 431 256 | 32 150 991 | 85 468 555 | -اجمالي الاصول غير متداولة |

| | | | | | |
|--|--|-------------|---|---|---|
| | | | | | -الاصول المتداولة -قوائم جود والعمل الجاري الذمم المدينة والاستخدامات و المثيلة -العملاء -المدينون الاخرون -الضرائب -الاصول المتداولة الاخرى -الموجودات ومثيلاتها -الاستثمارات والاصول -الغرامة الاخرى -الخزينة |
| | | 91 107 975 | 608 074 650 16 289 173 98 875 612 | 608 074 650 16 289 173 98 875 612 | |
| | | 814 347 231 | | 814 347 231 | -مجموع الموجودات الحالية |
| | | 866 911 549 | 32 911 150 | 899 902 699 | -الاجمالي العام للأصول |

المصدر: وثائق داخلية لمكتب محافظ الحسابات

الجدول رقم 02: ميزانية الخصوم للسنة المالية 2014

| ملاحظات | N-1 | N | الخصوم |
|---------|-----|-------------|--|
| | | 42 000 200 | -راس المال الصادر(حساب المستغل) |
| | | 2 285 030 | -راس المال غير المطلوب |
| | | 1 734 864 | -الاقساط والاحتياجات(الاحتياطات الموجبة) |
| | | 37 598 249 | -اعانة التقييم فرق التكافؤ |
| | | | -النتيجة الصافية |
| | | | -حقوق الملكية الاخرة(الترحيل من جديد) |
| | | | -روابط بين الوحدات |
| | | 83 618 344 | المجموع الاول |
| | | 2 000 500 | -خصوم غير الجارية |
| | | | -قروض و ديون مالية |
| | | | -الضرائب |
| | | | -ديون اخرى |
| | | | -المؤونات والمنتجات المدفوعة مقدما |
| | | 2 000 500 | المجموع الثاني |
| | | 68 501 950 | -الخصوم المتداولة |
| | | 90 172 048 | -الموردون والحسابات ذات الصلة |
| | | 139 296 | -الضرائب |
| | | 12 117 | -ديون اخرى |
| | | | -الخبزينة |
| | | 781 931 066 | المجموع الثالث |
| | | 866 549 911 | اجمالي الخصوم العامة |

المصدر: وثائق داخلية لمكتب محافظ الحسابات

جدول رقم 03: جدول النتائج العام 2014

| الملاحظات | 2014 | 2013 | وصف الحسابات |
|-----------|------------|------|---|
| | 27 800 130 | | -مبيعات الاعمال -تقديم الخدمات -التغيير في المخزون الناتج و المتهيوالجاري -الانتاج -المنحة التشغيلية -بيع المواد الخام التخلص من المنتجات النهائية |
| | 27 800 130 | | 1-الانتاج للدورة -استهلاك اخر -الخدمات الخارجية -خدمات خارجية اخرى |
| | 14 617 081 | | 2-الاستهلاك للدورة 3-القيمة التشغيلية المضافة |
| | 13 182 049 | | (2-1) |
| | 9 777 082 | | 4-اجمالي الفائض من العمليات -مبيعات المنتجات -الدخل التشغيلي الاخر |
| | 14 096 | | -مصاريف تشغيلية اخرى |
| | 6 803 642 | | -التخلص من الاعباء -مخصصات الاهتلاكات و المؤونات وخسائر القيمة |
| | 2 929 425 | | 5-نتيجة التشغيل -المنتجات المالية، الرسوم المالية 6-النتائج المالية 7-الربح العادي قبل الضريبة -الضرائب المستحقة على النتائج العادية -الضرائب المؤجلة(التغيرات) -النتائج العادية اجمالي الدخل -اجمالي الانتاج العادي -اجمالي الاعباء العادية 8-صافي الدخل من الانشطة العادية -البنود العادية (الدخل) (يتم تحديدها) -البنود الغير عادية(الرسوم)(يتم تحديدها) 9-النتيجة الغير عادية |

| | | | |
|--|-----------|--|---------------------|
| | | | |
| | 1 734 864 | | 10-صافي الدخل العام |

المصدر: وثائق داخلية لمكتب محافظ الحسابات

المطلب الثالث: تدقيق و تحليل القوائم المالية المقدمة

سيتم في هذا المطلب تحليل وتدقيق القوائم المالية المقدمة (ميزانية الاصول، ميزانية الخصوم، جدول حساب النتائج)

اولا: تحليل الاصول

1-الاصول غير جارية

يمثل اجمالي الاصول غير المتداولة 6% من الاصول الاجمالية 5 800 431 256

جدول رقم 04: جدول الاصول الملموسة

| 2014 | 2013 | البيان |
|-----------|------------|-----------------|
| 64 44 317 | 51 587 597 | الاصول الملموسة |

المصدر: وثائق داخلية لمكتب محافظ الحسابات

تنقسم الحركات المسجلة خلال السنة المالية 20174 على النحو التالي:

جدول رقم 05: جدول التغيرات

| المجموع | الخروج | الدخول | تخصيص الناتج الاجمالي |
|---------|--------|--------|-----------------------|
| 143 000 | - | - | 143 000 |

المصدر: وثائق داخلية لمكتب محافظ حسابات

شهدت هذه الدورة التغيرات التالية خلال السنة المالية 2015 ما يلي:

-القيمة المكتسبة: ارتفاع قيمة الاهتلاك للسنة المالية ب: 32 299 150

-عمليات الفحص: تتألف عمليات التحقق التي اجريناها على هذا العنصر بشكل اساسي من:

- ✓ التحقق من الوجود المادي للأصول الثابتة الملموسة
- ✓ التوفيق بين المقتنيات الرئيسية والمستندات الداعمة
- ✓ التحقق من احتساب معدل الاهتلاك
- ✓ التحقق من تطبيق طريقة المحاسبة الجديدة

-نتائج هذه الفحوصات:

- ✓ تم اجراء قوائم في نهاية العام وفقا لمتطلبات اجراءات التي وضعتها المؤسسة.
- ✓ التحقق العشوائي الذي قمنا به يؤكد انشاء فرق العد و تنفيذ هذه العملية بالامتثال لمتطلبات المقبولة عموما في هذا المجال.
- ✓ تم احتساب اهتلاك الممتلكات و المعدات والآلات للسنة المالية 2014 وفقا لطريقة القسط الثابت.
- ✓ لم تكشف الاختبارات التي تم اجراؤها عن أي شذوذ في احتساب و حساب محصصات السنة.

2-الاصول الجارية:

- (1)-المخزون و قيد التقدم:اعتبارا من 31 ديسمبر 2014 انخفض اجمالي المخزونات التي تبلغ قيمتها الاجمالية 00 دج والتي تمثل من اجمالي الاصول الاجمالية بمقدار 00 دج مقارنة بالسنة المالية 2014 وان تطور حسابات الاسهم على النحو التالي:

جدول رقم 06:تطور حسابات الاسهم

| التعيين | 2013 | 2014 |
|---------------------------|------|------|
| المخزون و البصاعة | - | - |
| المجموع | 00 | 00 |
| مجموع الاصول الصافية | 00 | 00 |
| المخزون مجموع صافي الاصول | 00 | 00 |

المصدر: وثائق داخلية لمكتب محافظ حسابات

- (2)-عمليات الفحص: تتألف عمليات التحقيق التي اجريناها على هذا العنصر بشكل اساسي من ضمان على النحو التالي:

- ✓ ان يتم تقييم الاسهم وحساباتها وفق SCF صمان حسن تسيير عمليات الجرد المادي.
 ✓ التأكد من توضيح التي تم تحديدها و حصرها.

(1-2)-نتائج فحوصاتنا: بعد الانتهاء من العمل الموصوف اعلاه نقدم التعليقات التالية:

- تم تنفيذ جرد نهاية العام وفقا الاجراءات المعمول بها داخل المؤسسة.
 -لم يتم الابلاغ عن أي تباين في نهاية العملية بين المحاسب المادي والمحاسب.

(3)-الذمم المدينة:

- (1)-الذمم المدينة والاستخدامات المثلية بلغ اجمالي الذمم المدينة في 31 ديسمبر 2015، 435 239 723 دج، وتمثل 11٪ من اجمالي الاصول و يكون هذا الاختلاف كما يلي:

جدول رقم 07:الذمم المالية و الاستخدامات

| 2014 | 2013 | التعيين |
|-------------|-------------|------------------------------------|
| | | الذمم المدينة والاستخدامات المثلية |
| | | -العملاء |
| 650 074 608 | 65 796 501 | -المدينون الاخرون |
| 16 173 289 | 4 766 788 | -الضرائب وما يماثلها |
| 98 612 875 | 108 008 512 | -الذمم المدينة الاخرى |
| | | -الاستخدامات المماثلة |
| | | -المجموع |
| 814 231 347 | 812 565 593 | -مجموع الاصول الاجمالية |
| | | -الذمم المدينة(مجموع الاصول) |

المصدر: وثائق داخلية لمكتب محافظ الحسابات

المدينون الآخرون: ويتضمن القسم الحسابات التالية:

جدول رقم 08: المدينون الآخرون

| 2014 | 2013 | التعيين |
|-------------|-------------|---------------------|
| 988 612 775 | 108 008 512 | مصاريف مدفوعة مقدما |

المصدر: وثائق داخلية لمكتب محافظ حسابات

(4)-الموجودات و مثيلاتها:

جدول رقم 09: الموجودات

| 2014 | 2013 | التعيين |
|------------|------------|----------------|
| 2 080 713 | 77 339 684 | بنك البدر BADR |
| 453 185 | 453 185 | بنك B.N.A |
| 63 542 791 | 43 696 315 | الصندوق |
| 91 795 107 | 44 994 277 | المجموع |

ثانيا: تحليل الخصوم

1-الاموال الخاصة: في 31 ديسمبر 2014 حقوق الملكية والتي تبلغ 530 519 616 دج 81% من اجمالي

المطلوبات.

جدول رقم 10: الاموال الخاصة

| 2014 | 2013 | التعيين |
|-------------|-------------|-----------------|
| 42 000 200 | 32 000 000 | -راس المال |
| 2 285 030 | 1 600 734 | الاحتياط |
| 1 734 864 | 5 711 913 | النتيجة الصافية |
| 37 598 249 | 31 572 631 | الترحيل من جديد |
| 83 618 344 | 71 883 279 | المجموع |
| 866 549 911 | 866 686 400 | اجمالي الخصوم |

المصدر: وثائق داخلية لمكتب محافظ الحسابات

من خلال هذا التطور نرى:

-انخفاض صافي الدخل بمبلغ 4 977 048 دج.

-زيادة الاحتياطات 5 026 618 دج.

-زيادة راس المال بقيمة 10 000 200 دج.

2-الخصوم غير المتداولة: يتم تقسيم في هذا الحساب على النحو التالي:

جدول رقم 11:الخصوم غير المتداولة

| 2014 | 2013 | التعيين |
|-------------|-------------|--------------------|
| 2 000 500 | 2 000 500 | -قروض و ديون مالية |
| 2 000 500 | 2 000 500 | -الاجمالي |
| 866 549 911 | 866 686 400 | -اجمالي الخصوم |
| - | - | -الخصوم المتداولة |

المصدر: وثائق داخلية لمكتب محافظ حسابات

3-الخصوم الجارية:

في 31 ديسمبر 2014 يكون برصيد دائن 4 786 533 دج، يمثل 6٪ من اجمالي المطلوبات و بمقارنة مع السنة

المالية 2014 فقد انخفضت الديون بمقدار 38 57 675 دج، 8٪ حسب الجدول فان تطور الديون على النحو

التالي:

جدول رقم 12: الخصوم الجارية

| 2014 | 2013 | التعيين |
|-------------|-------------|--------------------------------|
| 501 508 689 | 813 277 694 | -الموردون و الحسابات ذات الصلة |
| 90 172 048 | 96 509 873 | -الضرائب |
| 139 269 | 362 228 | -ديون اخرى |
| 1 117 241 | 1 117 214 | -الخزينة سلبية |
| 781 931 066 | 722 802 620 | -المجموع |
| | | -اجمالي الخصوم |

المصدر: وثائق داخلية لمكتب محافظ حسابات

-المراقبة المنفذة: تألفت عمليات التحقيق التي اجريناها على هذا العنصر بشكل اساسي من التحقق من توافق الارصدة بين الاضافي والميزانية العمومية.

-التأكد من الاعتراف بالديون الضريبية و شبه المالية يتكون بند الحسابات الدائنة و الحسابات ذات الصلة

جدول رقم 13: موردو المخزونات

| المبلغ | التعيين |
|------------|------------------------------|
| 12 597 104 | مورو المخزون و مقدمو الخدمات |
| 12 597 104 | المجموع |

المصدر: وثائق داخلية لمكتب محافظ حسابات

جدول رقم 14: ديون

| المبلغ | التعيين |
|-----------|----------------------------------|
| 2 769 635 | مكافاة الموظفين |
| 1 635 330 | المساهمات في المنظمات الاجتماعية |

المصدر: وثائق داخلية لمكتب محافظ حسابات

اتاحت المراقبة التي تم اجرائها على هذه الحسابات تأكيد ان هذه الديون مبررة بالوثاق، وانه لم يتم تحديد أي شذوذ.

ثالثا: جدول النتائج

1-الاعباء: انخفاض رسوم السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014 مقارنة بنسبة 31% مقارنة بالإيرادات، يمثل مصروف السنة المالية 20%.

جدول رقم 15: الاعباء

| 2014 | 2013 | جدول النتائج |
|------------|-------------|--------------------------------|
| 12 597 104 | 47 12 988 | -استهلاكات و مشتريات |
| 8 553 303 | 13 8 076 | -الخدمات الخارجية والاستهلاك |
| 2 769 635 | 2 488 047 | -تكاليف العاملين |
| 1 635 330 | 143 593 | -الضرائب و الرسوم |
| 14 096 | 20 007 | -مصاريف تشغيلية اخرى |
| 6 803 642 | 5 302 523 | -مصاريف الاهتلاك |
| 00 | 89314 143 | -مصاريف مالية |
| 195 561 | 1 82 894 | الضرائب و النتائج مستحقة الدفع |
| 14 617 081 | 14 377 065 | -المجموع |
| 27 800 130 | 222 398 957 | -رقم الاعمال |

المصدر: وثائق داخلية لمكتب محافظ الحسابات

2-المنتجات: يصل دخل السنة المالية المنتهية 31 ديسمبر 2014 الى 27 800 130 دج مقارنة بالنسبة المالية 2013 فقد انخفضت الى 598 826 195 دج

حسب الجدول يكون السنة المالية كما يلي:

جدول رقم 16 : مبيعات و منتجات

| 2014 | 2013 | التعيين |
|------------|-------------|--------------------|
| 27 800 130 | - | المبيعات والمنتجات |
| 00 | 398 957 222 | مزاي الخدمة |
| 00 | 00 | الدخل المالي |
| 27 800 130 | 222 398 957 | الانتاج |

المصدر: وثائق داخلية لمكتب محافظ حسابات من خلال الجدول نستنتج ان الانتاج انخفض

3-جدول النتائج

جدول رقم 17: جدول النتائج

| 2014 | 2013 | التعيين |
|------------|-------------|-------------------------------|
| 13 182 049 | 029 759 161 | القيمة المضافة |
| 9 777 082 | 406 118 159 | فائض التشغيل الاجمالي |
| 2 929 425 | 748 575 153 | نتائج التشغيل |
| 2 929 425 | 7 605 736 | الدخل العادي قبل الضريبة |
| 1 734 864 | 5 711 913 | صافي الدخل من الانشطة العادية |

المصدر: وثائق داخلية لمكتب محافظ حسابات

-شهدت النتيجة الصافية للسنة المالية انخفاض ملحوظا.

خلاصة الفصل :

من خلال قيامنا بإجراء الدراسة الميدانية في مكتب الخبير المحاسبي ساعدنا في التعرف على طريقة عمل هو كيفية إعداد القوائم المالية وتقييم نظام الرقابة الداخلية من أجل تحقيق الأهداف المسطرة، ووجود مكتب الخبير الذي ساعد المؤسسة في تقييمها لنظام الرقابة الداخلية وهذا محاولنا التطرق إليه من خلال طرح الأسئلة للاستفادة أكثر من معرفة ضوابط الرقابة الداخلية وكذا حصولنا على التقرير حول الرقابة الداخلية حيث ساعدنا في معرفة كيفية إعداد التقارير للمؤسسة .



خاتمة :

هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة اثر التدقيق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية للأنظمة المحاسبية في المؤسسة وتم تسليط الضوء على الدور الذي يقوم به المدقق الداخلي وكيف يؤثر على فعالية نظام الرقابة الداخلية، و تم التوصل إلى النتائج الآتية :

-تبوأ التدقيق الداخلي مكانة بارزة في معظم المؤسسات و ارتبط بأعلى مستويات التنظيم ليس كأداة رقابية فحسب بل كنشاط تأكيدى و استشارى مستقل وموضوعى لإضافة قيمة للمؤسسة، و كل هذه الأدوات تعمل من اجل إضافة قيمة للمؤسسة من خلال خفض التكاليف و اكتشاف الغش وفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية والعمل على اقتراح ما من شأنه تحسين العمل؛

-على المدقق أن يتمتع بمكانة تنظيمية تسمح له القيام بانجاز الأعمال و المسؤوليات الخاصة به بكل حرية وهذا ما يسمى باستقلالية المدقق، و يكون مدير التدقيق مسئولاً أمام المدير العام مباشرة، و يرفع جميع تقارير التدقيق الداخلي إلى المدير العام و يتم من خلال هذا وضع خطط التدقيق في بداية كل عام بالتعاون معه. وتحديد نوع هذه المسؤولية أن نشاط التدقيق الداخلي يعمل في شكل مستقل و باستقلالية تامة عن دوائر المؤسسة كي يتمكن المدقق من أداء واجباته بالشكل الذي يمكنه من التعبير عن رأيه ويقدم توصياته المهنية دون أي تحيز؛

-مهنة التدقيق كأي مهنة تحتاج لمهارات وكفاءات خاصة تخولها القيام بعمليات التدقيق بالشكل الصحيح الدقيق اللازم، ولهذا فعلى المدقق الداخلي تنمية مهاراته في جوانب أخرى غير تلك المعرفية و العلمية و هي الجانب النفسى وكذا السلوكى، حيث أن مهنة التدقيق تفرض علينا الاصطدام بعوائق و اتجاهات مضادة ومعاكسة للمهنة، سواء من أفراد من داخل المؤسسة الذين يحتلقون المشاكل بغية تعطيل السير الحسن لعمل المدقق و التي تصعب حتما من مأمورية مهمته الفنية و لهذا فهو بحاجة لمهارات خاصة بالتواصل و قدرة الإقناع والعمل بروح الفريق؛ إن المدقق الداخلي يقوم بدراسة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية بقصد العمل على تحسينها وإحكامها، فقد نصت معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين في أمريكا على انه يجب أن يتضمن مجال عمل التدقيق الداخلي فحص وتقييم كفاية و فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في المنشأة والحكم على درجة متانتها.

-هناك علاقة وترابط تعاوني ما بين التدقيق الداخلي و نظام الرقابة الداخلية، و لهذا السبب تعتبر مهنة التدقيق الداخلي من أهم عناصر منظومة الرقابة الداخلية الفعالة بمختلف أنواعها ، الهادفة و المانعة وحتى المصححة ، إن ركن التدقيق الالكتروني يتمثل في استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق لمساعدة المدقق عبر مراحل التدقيق المختلفة من تخطيط ورقابة وتوثيق، وتطلب ذلك وضع العديد من الإجراءات والتي تمثلت في ثلاثة مداخل من خلال و حول الحاسوب والتدقيق باستخدامه.

الاقتراحات و الحلول:

من اهم الاقتراحات التي نقدمها من خلال هذا البحث ما يلي:

- 1-القيام بتأهيل المدققين الداخليين واجراء دورات تكوينية لهم .
- 2- زيادة عدد المدققين الداخليين في المؤسسة باعتبار انها ذات نشاط واسع و كبير الحجم .
- 3- ضرورة الاهتمام بالتدقيق الداخلي من خلال ارساء معايير و اجراءات عمل خاصة بها وأخرى ترتبط بالشخص (اي المدقق الداخلي)



قائمة المصادر
و المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب :

احمد حلمي جمعة، التدقيق الداخلي والحكومي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، عمان، 2017
رأفت سلامة وآخرون، علم تدقيق الحسابات النظري، الطبعة الأولى، دار المسيرة، للنشر والتوزيع، عمان
الأردن، 2011.

¹سيد عطا الله سيد، "التدريب المحاسبي والمالي"، دار الراجية للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، ، عمان الأردن،
2013.

¹وجدي حامد حجازي، أصول المراجعة الداخلية – مدخل علمي تطبيقي -، دار التعليم الجامعي، مصر،
2010 .

¹محمد السيد سرايا، أصول المراجعة والتدقيق الشامل – الإطار النظري، المعايير والقواعد، مشاكل تطبيق العمل
،- المكتب الجامعي الحديث،
مصر، 2008 ،ص 12.

¹ Khalassi Réda, les applications de l'audit interne, éditions Houma,
Alger, 2010, p p48-4

¹يوسف محمد جربوع،مراجعة الحسابات بين النظرية والتدقيق، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان،الأردن،
2008، ص128.

¹.خالد راغب الخطيب،التأمين من الناحية المحاسبية والتدقيقية ، دار الكنوز المعرفية العلمية للنشر والتوزيع"، الطبعة
الأولى ، 2009، ص161.

¹الاتحاد الدولي للمحاسبين، "إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى
الخدمات ذات العلاقة" المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، الجزء الأول، عمان، الأردن، 2010، ص 08.

¹عبير محمد فتحي ألعفيفي،"معوقات عمل وحدات المراجعة الداخلية والآليات المقترحة لزيادة فاعليتها"، مذكرة
ماجستير،محاسبة وتمويل، كلية التجارة،الجامعة الإسلامية غزة، 2007، ص26

¹بد الفتاح محمد الصحن، سمير كامل، الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر،
2001، ص218-220.

¹حمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2000 ، ص
23-24.

حمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره ، ص 23-24. ¹

- ¹ خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعملية، الطبعة الخامسة، دار وائل للنشر، الأردن، 2010، ص 31.
- ¹ حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، مراجعة الحسابات المتقدمة الإطار النظري والإجراءات العلمية، الجزء الأول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص ص 50-51
- ¹ محمد السيد الناغي، المراجعة إطار النظرية والممارسة، الطبعة الثانية، مكتبة الجلاء الجديدة، مصر، 1996، ص ص 18-21
- ¹ احسان فلاح المطارئة، تدقيق الحسابات المعاصر، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2009، ص ص 31-32
- ¹ "خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص ص 35
- aperçu dans l'audit, voir le site : www.univ-setif.dz, consulter le ¹ 30/04/2022
- ¹ خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 181
- ¹ غسان فلاح المطارئة، تدقيق الحسابات المعاصرة، الناحية النظرية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 14.
- ¹ م. ي جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية و التطبيق، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان، 2000، ص 113.
- 309.
- حمد حلمي جمعة، الاتجاهات المعاصرة في التدقيق الداخلي والتأكيد، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 111¹.
- ¹ محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 98.
- ¹ محمد التهامي طواهر، مرجع سبق ذكره ، ص 99
- ¹ عبد الوهاب نصر علي ، خدمات مراقب الحسابات لسوق المال ، الدار الجامعية، الإسكندرية ، دون تاريخ ، ص.41
- ¹ انظر المادة 715 مكرر ، 06 المرسوم التشريعي 93 - 08 المؤرخ في 25 افريل ، 1993 القانون التجاري الجزائري.

- ¹ صلاح ربيعة ، المراجعة الداخلية بين النظرية والتطبيق ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، ، 2004ص.48
- ¹ شعباني لطفي ، المراجعة الداخلية مهمتها ومساهماتها في تحسين تسيير المؤسسة ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، ، 2004ص.44
- ¹ محمد عثمان إسماعيل ، أساسيات التمويل الإداري، دار النهضة العربية، القاهرة، 1983، ص197
- ¹ د. محمد بوتين، محاسبة العامة في المؤسسة، ط4 ، الجزائر، 2003، ص.02.
- ¹ محمد عثمان إسماعيل ، أساسيات التمويل الإداري، دار النهضة العربية، القاهرة، 1983، ص197
- ¹ د. محمد بوتين، محاسبة العامة في المؤسسة، ط4 ، الجزائر، 2003، ص.02.
- ¹ د. حامد طلبة محمد و اخرون، دراسات في النظم المحاسبية بدون نشر، 2.1 ص 83.
- ¹ د. ثناء محمد طعيمة ، نظم معلومات المحاسبة الإدارية، بدون نشر، 2009-2010 ص 03.
- ¹ د. ثناء محمد طعيمة ، نظم معلومات المحاسبة الإدارية، بدون نشر، 2009-2010 ص 03.
- ¹ عبد الرزاق محمد القاسم ، نظام المعلومات المحاسبية الحاسوبية ، عمان ،الأردن ، 1998 ، ص 74
- ¹ أسماء سلمان زيدان الجبوري، مدى كفاءة التقارير المالية الحالية في الإبلاغ عن داء الوحدات الاقتصادية أطروحة الدكتوراه، جامعة بغداد 2002 ص 56
- ¹ أسماء سلمان زيدان الجبوري، مدى كفاءة التقارير المالية الحالية في الإبلاغ عن داء الوحدات الاقتصادية أطروحة الدكتوراه، جامعة بغداد 2002 ص 56
- ¹ أسماء سلمان زيدان الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص 57¹
- ¹ ستيفن أ موسكوف ، مارك سيمكن ، نظام المعلومات المحاسبية لإتخاذ القرارات ، مفاهيم و تطبيقات ، ص 66.
- ¹ عادل محمد الحسون، وخالد ياسين القيسي ، النظام المعلومات الحاسبية ، الجزء الأول ، دار الكتاب و الوثائق ، بغداد، 1991 ، ص 1250
- ¹ د. حامد طلبة محمد ، دراسات في النظم المعلومات الحاسبة، مرجع سابق ص 90
- د. حامد طلبة محمد ، مرجع سابق ص 90¹
- ¹ أمين السيد محمد لطفي ، "مراجعات مختلفة لأغراض مختلفة" ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص.95.

- ¹ نبية توفيق المرعي، "دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية"، مذكرة ماجستير، كلية الدراسات الاقتصادية والإدارية المالية، جامعة جدراء، عمان، الأردن، 2009، ص40.
- ¹ محمد علي الجابري، "تقييم دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن"، مذكرة ماجستير ، الأكاديمية اليمنية للعلوم المالية والمصرفية، قسم المحاسبة، صنعاء، اليمن، 2014، ص 68.
- ¹ داوود يوسف صبح، "دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية"، الطبعة الثانية، إتحاد المصاريف العربية، بيروت، لبنان، 2010، ص 42-43.
- ¹ احمد حلمي جمعة، التدقيق الداخلي والحكومي، الطبعة الأولى دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص، 46.
- رأفت سلامة وآخرون، علم تدقيق الحسابات النظري، الطبعة الأولى، دار المسيرة، للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2011، ص، 38. ¹
- سيد عطا الله سيد، "التدريب المحاسبي والمالي"، الطبعة الأولى، دار الراهة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2013، ص، 124. ¹
- يوسف محمد جربوع، "مراجعة الحسابات بين النظرية والتدقيق"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص128. ¹
- خالد راغب الخطيب، "التأمين من الناحية المحاسبية والتدقيقية"، الطبعة الأولى، دار الكنوز العلمية للنشر والتوزيع، 2009، ص161. ¹
- ¹ الاتحاد الدولي للمحاسبين، "إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى الخدمات ذات العلاقة" المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، الجزء الأول، عمان، الأردن، 2010، ص 08.
- ¹ عبير محمد فتحى ألعفيفي، "معوقات عمل وحدات المراجعة الداخلية والآليات المقترحة لزيادة فاعليتها"، مذكرة ماجستير، محاسبة وتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2007، ص26
- ¹ أحمد حلمي جمعة، "تدقيق البنوك والأدوات المالية المشتقة"، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص95.
- ¹ إيهاب نظمي إبراهيم، "التدقيق القائم على الأعمال"، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009، ص23.
- فتحى رزق السوافيري وآخرون، "الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية"، دار الجامعة الجديدة، لطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 109. ¹

المراجع باللغة الاجنبية:

HAMMINI ALLEL, **le contrôle interne et l élaboration du bilan** ¹
comptable : entreprise publique économique, Office des publications
Universitaires, Alger, 2003, P 35

الملخص

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي من المقومات الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسة في اتخاذ القرارات الرشيدة وله علاقة وطيدة بالتدقيق الداخلي حيث انه كلما كان هذا الأخير فعالا كلما كان نظام المعلومات المحاسبي شفاف و له مردودية بالنسبة للقرارات المتخذة من طرف المؤسسة وتهدف هذه الدراسة الى ابراز دور التدقيق الداخلي و تقييم نظام المعلومات المحاسبي و هذا بالاعتماد على دراسة حالة بمكتب الخبير المحاسبي.

الكلمات المفتاحية :

التدقيق الداخلي-نظام المعلومات المحاسبي - الخبير المحاسبي - اتخاذ القرار

Summary :

The accounting information system is considered one of the basic components on which the organization relies in making rational decisions a strong relationship with internal audit,as the more effective the latter is,the more transparent the accounting information system is it has a cost effectiveness in relation to the decisions taken by the institution.this study aims to highlight the role of internal audit and he an assessment of the accounting information system,based on a case study in the accounting expert's office.

Key words :

Internal audit-accounting information system-accounting expert-decision-making.